الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

الموضوع :

دور التدقيق الجبائـي فـي تحسيـن جـودة المعلومـة الماليـة

دراسـة حالـة : مديريـة الضـرائب – ولايـة بسكـرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة (ة) :

- عبد الباقي خديجة
- زاغز سميرة

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

- نوبلي نجلاء

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
ـ وليد بن تركي	ـ أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
ـ نوبلي نجلاء	ـ أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
ـ فلة حمدي	ـ أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي : 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الموضوع :

دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة حالة : مديرية الضرائب – ولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة (ة) :

- عبد الباقي خديجة
- زاغز سميرة

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

- نوبلي نجلاء

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
ـ وليد بن تركي	ـ أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
ـ نوبلي نجلاء	ـ أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
ـ حمدي فلة	ـ أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه ، وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة د/نوبلي نجلاء على ارشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم كل الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل كما لا ننسى أن نشكر جميع الأستاذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة وإلى كل الزملاء والأساتذة.

إهداء:

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

(يونس: 10)

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله،فاللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى.

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي و تخرجي

الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، ومن دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل الى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة، داعمي الأول في مسيرتي و سندي و قوتي و ملاذي بعد الله فخري و اعتزازي.

(أبي العزيز)

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، و احتضنني قلبها قبا يديها و سهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب الحنون و الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي و نجاحي جنتي.

(أمي الغالية)

الى من ساندني بكل حب عند ضعفي و ازاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق زرع الثقة و الإصرار بداخلي الى من شد الله به عضدي فكان خير معين.

(اخوتي)

الى ملائكة رزقني الله بهن لاعرف من خلالهن طعم الحياة الجميلة، تلك الملائكة التي غيرن مفاهيم الحب و الصداقة و السند في حياتي.

(اخواتي)

و الى كل من ساعته ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي

خديجة

إهداء:

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي غمرتني بفيض حنانها إلى التي احترقت لكي تنير لي دربي

إلى روح والدي أهدي هذا البحث، راجيًة أن يكون حسنة وصدقة عنهما، إليكما أمي وأبي الحاضرين دومًا رغم الغياب.

إلى زوجي و أبنائي الذين وثقوا بي على الدوام أهدي هذا العمل، راجية أن أكون لهم مصدر فخر وقوة دائمًا.

إلى أخي و أختي

الى من كان تلميذي فأصبح استاذي و مؤطري في الجانب التطبيقي فريد واعر

إلى الأصدقاء الأوفياء، الذين ما انفكّوا يومًا عن تقديم العون والمساعدة والدعم لي في أحلك الظروف

إلى كل من لهم وطؤ على قلبي ولم يذكرنم فكري ولم يحفظهم قلبي إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

سميرة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية، من خلال التطرق إلى ماهية التدقيق الجبائي ، بالإضافة إلى مفهوم المعلومة المالية و جودتها و العلاقة بين التدقيق الجبائي و جودة المعلومة المالية، و من أجل وضوح الصورة أكثر قمنا بتدعيم الجانب النظري بدراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية بسكرة للتعرف على واقع التدقيق الجبائي و دراسة حالة خاضعة لتحقيق المحاسبي و ذلك من خلال الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالتدقيق الجبائي، حيث تم التوصل الى أن التدقيق الجبائي من أهم وسائل الإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات و هذا بدوره ما يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية من خلال التأثير على الموثوقية، الملائمة التوقيت المناسب، قابلية الفهم و قابلية المقارنة و الاعتماد عليها من قبل مستخدميها لاتخاذ القرارات المناسبة بشكل صحيح.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، تدقيق الجبائي، معلومة المالية، جودة المعلومة المالية، تحقيق محاسبي

Abstract:

This study aims at identifying the role of fiscal audit in improving the quality of financial information, through talking about the nature of fiscal audit; moreover, the concept of financial information, its quality and the relationship between the fiscal audit and its financial information. In order to clarify the situation further, we consolidate the theoretical part with a field study of the Tax Directorate of Biskra, so as to identify the reality of the fiscal audit and case study of the subject of the accounting investigation, by reviewing all the documents related to the tax audit. It has been concluded that tax auditing is one of the most important means of tax administration to ensure the validity of statements. This in turn contributes to improving the quality of financial information and depends on it by its users to make appropriate decisions.

Keywords : audit, tax audit, fiscal audit, financial information, quality of financial information.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
اهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
قائمة المختصرات	
الملاحق	
مقدمة	(أ – و)
الفصل الأول:دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية	**1 – 29**
تمهيد	1
المبحث الأول: التدقيق الجبائي	14 – 1
المطلب الأول: تعريف التدقيق	3 – 2
المطلب الثاني: ماهية التدقيق الجبائي	4 – 3
المطلب الثالث:الاطار القانوني للتدقيق الجبائي و أنواعه	14 – 5
المبحث الثاني: المعلومة المالية	26 – 15
المطلب الأول:ماهيةالمعلومة المالية	19 – 15
المطلب الثاني:جودة المعلومة المالية	23 – 20
المطلب الثالث:معايير قياس جودة المعلومة المالية	26 – 23
المبحث الثالث:علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية	28 – 27
المطلب الأول:دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية الملائمة	27
المطلب الثاني:دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية الموثوقية	28 – 27
المطلب الثالث: دور التدقيق الجبائي في تحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية	28
خلاصة	29

الفصل الثاني:دراسة ميدانية لمديرية الضرائب و لاية بسكرة	**60 – 31**
تمهيد	31
المبحث الأول:تقديم عام لمديرية الضرائب و لاية بسكرة	38 – 32
المطلب الأول: نشأة و تعريف بالمديرية الولائية للضرائب بسكرة	32
المطلب الثاني:التعريف بمديريات الضرائب بسكرة	36 – 32
المطلب الثالث:مهام مفتشية الضرائب بسكرة	38 – 36
المبحث الثاني:واقع التدقيق الجبائي	59 – 39
المطلب الأول: اجراءات التدقيق الجبائي	45 – 39
المطلب الثاني:دراسة حالة محل التحقيق المحاسبي	57 – 45
المبحث الثالث:علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية	59 – 58
المطلب الأول: اختبار خصائص جودة المعلومة المالية	59 – 58
المطلب الثاني:علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية	59
خلاصة	60
الخاتمة	64 – 62
المراجع	67 – 65
الملاحق	77 – 70

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الرسوم المسترجعة بصورة غير قانونية	47
2	رقم الأعمال الناتج عن المشتريات غير المصرح بها	48
3	رقم الاعمال الناتج عن المبيعات غير مصرح بها	48
4	رقم الاعمال الإجمالي	50
5	تحديد الربح	51
6	تحديد قواعد وأسس الرسم على النشاط المهني	52
7	تحديد قواعد وأسس الرسم على القيمة المضافة	53
8	تحديد قواعد وأسس الضريبة على أرباح الشركات	54
9	تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة على المداخيل الموزعة على الشركاء	54
10	تحديد حقوق الرسم على النشاط المهني	55
11	تحديد حقوق الرسم على القيمة المضافة	55
12	تحديد حقوق وغرامات الضريبة على أرباح الشركات	56
13	تحديد حقوق وغرامات على الدخل	56
14	الحقوق والغرامات	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نموذج الدراسة	د
2	أنواع التدقيق الجبائي	14
3	خصائص المعلومة المالية	22
4	معايير تحقق جودة المعلومة المالية	25
5	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية بسكرة	38

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة بالعربية	الدلالة بالفرنسية
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système comptable financier
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'Activité Professionnelle
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe Valeur Ajoutée

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم1	الاشعار بالتحقيق	72 . 73
الملحق رقم2	الاشعار بالتبليغ الأولي	74 . 75
الملحق رقم3	الاشعار بالتبليغ النهائي	76
الملحق رقم4	استلام الدفاتر القانونية	77

مقدمة

مقدمة:

ظهر التدقيق منذ القدم وقد دلت الوثائق التاريخية عن أن قدماء المصريين واليونانيين هم أول من أوجد مهنة التدقيق ولم تكن الحاجة إليه آنذاك لصغر حجم المؤسسات حيث كان المالك هو نفسه المسير ولكن مع ظهور الثورة الصناعية تطورت الشركات وظهور شركات جديدة كشركة الأموال وكذلك حاجة الشركاء للحفاظ على أموالهم من التلاعبات هذا ما أدى إلى ضرورة ظهور التدقيق.

من جهة أخرى ازداد الاهتمام بالضرائب لأنها تعتبر أحد أهم موارد الخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة وتلبية حاجات الأفراد، حيث يقوم المكلفون بإيداع تصريحاتهم الشهرية والسنوية لدى إدارة الضرائب للتأكد من صحة وسلامة تصريحات المكلفين وحماية أموال الخزينة العمومية وردع المتهربين من دفع الضريبة، كمنح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب ضمانات وحقوق من أجل حمايتهم، لذا جاءت الضرورة الملحة للتدقيق الجبائي الذي يمارس من طرف أجهزة متمكنة تمتلك تأهيل العلمي في المجال الجبائي.

وتعد المعلومة المالية الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي التي يعتمد عليها متخذو القرارات في اتخاذ قرارتهم الاقتصادية وضرورة توفير المعلومة في الوقت المناسب وان تتسم بالجودة لكي تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

مما سبق نحاول التطرق وإبراز دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية في الجانب النظري ثم إسقاطها على الجانب الميداني من خلال دراسة حالة من حالات التحقيق الجبائي الذي تقوم به مركز الضرائب لولاية بسكرة.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هو دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

. هل هناك إطار قانوني ينظم عملية التدقيق الجبائي؟

. أين تتم عملية التدقيق الجبائي للرقابة العامة والرقابة المعمقة؟

. ما هي خصائص الواجب توفرها في المعلومة المالية لتجعلها ذات جودة؟

. هل هناك علاقة بين التدقيق الجبائي والمعلومة المالية؟

ثانيا: الدراسات السابقة

1.ذبيح محمد الأمين، ولهي بوعلام، مدى التزام مفتشي الضرائب بقواعد سلوك وآداب ممارسة مهمة التدقيق الجبائي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19،ديسمبر 2019

تمثلت اشكالية الدراسة في: ما مدى التزام مفتشي الإدارة الجبائية بقواعد سلوك وآداب ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة الى بيان قواعد سلوك وآداب ممارسة مهمة التدقيق الجبائي الذي يقوم به أعوان الإدارة الجبائية في الجزائر، وتوصلت الى نتائج تمثلت في:

- ✓ ان التزام مفتشي الإدارة الجبائية بقواعد سلوك وآداب ممارسة مهمة التدقيق الجبائي من شأنه أن يساهم في تحسين جودة التدقيق من جهة، ويكسب الإدارة الجبائية ثقة المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين من جهة أخرى.

رغم أن موضوع قواعد سلوك وآداب ممارسة مهمة التدقيق محصلة لتفاعل العديد من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية وسلوك المفتش الأخلاقي الذي يتأثر بعدة مؤثرات إيجابية أو سلبية، داخلية أو خارجية، لذا وجب وضع قوانين ولوائح واضحة وشفافة، تكون الإدارة الجبائية على قناعة بقدرتها على تطبيقها و تفعيلها بدءا بموظفيها و محيط العمل الذي يعملون فيه.

2.كويدمي محمد الأمين، مداحي عثمان، دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية،العدد2،ديسمبر2020

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هو دور التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، وهدفت الى معرفة دور عملية التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية، وابراز أهم مصادر هذه المخاطر من خلال اجراء دراسة على شركة ذات مسؤولية محدودة ذات طبيعة إنتاجية وتجارية، و توصلت الى نتائج تمثلت في:

- ✓ التدقيق الجبائي هو اجراء يعتمد على المعرفة الواسعة للنظام الجبائي والتشريعات الجبائية.
- ✓ عدم وجود مستخدمين مكونين في الجانب الجبائي يؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية وعلى قرارتها.
- ✓ وجود مخاطر جبائية كثيرة يقلل من مصداقية المؤسسات ويهدد استمراريتها.

3.وئام حمداوي،جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية و النظام المحاسبي المالي،دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، أطروحة دكتورة، الجزائر،منشورة2020.

تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف يتم تحسين جودة المعلومة المحاسبية في ظل كل من معايير التقارير المالية و النظام المحاسبي المالي، وهدفت الى توضيح الجوانب الخاصة بجودة المعلومة المحاسبية من خلال دراستها بين معايير التقارير الدولية و النظام المحاسبي المالي، كما اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري و الاعتماد على الأسلوب التحليلي لدراسة الجانب التطبيقي.

كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت الى نتائج تمثلت في:

- ✓ جودة المعلومة المحاسبية هي مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المعلومة المحاسبية والتي تؤثر على قرارات المستخدمين
- ✓ أهم خاصتين نوعيتين للمعلومة المحاسبية هما: الموثوقية والملائمة بافتراض أن هاتين الخاصتين لا يتعارضان وأنهما يكملان بعضهما.

الهدف الرئيسي لمعايير التقارير المالية الدولية محل الدراسة من تحسين جودة المعلومة المحاسبية هو حماية المستثمر وذلك من خلال توحيد الطرق والمصطلحات المحاسبية.

وتختلف دراستنا على الدراسات السابقة،حيث قمنا بدراسة ميدانية لمديرية الضرائب ولاية بسكرة و التعرف على واقع التدقيق الجبائي و دراسة العلاقة بين التدقيق الجبائي و جودة المعلومة المالية من خلال اختبار خصائص جودة المعلومة المالية.

ثالثا: نموذج وفرضيات الدراسة

تتكون الدراسة من متغير تابع هو التدقيق الجبائي، ومتغير مستقل هو جودة المعلومة المالية حيث تعبر عن الخصائص النوعية للمعلومة المالية التي يعتمد عليها

الشكل(1):نموذج الدراسة

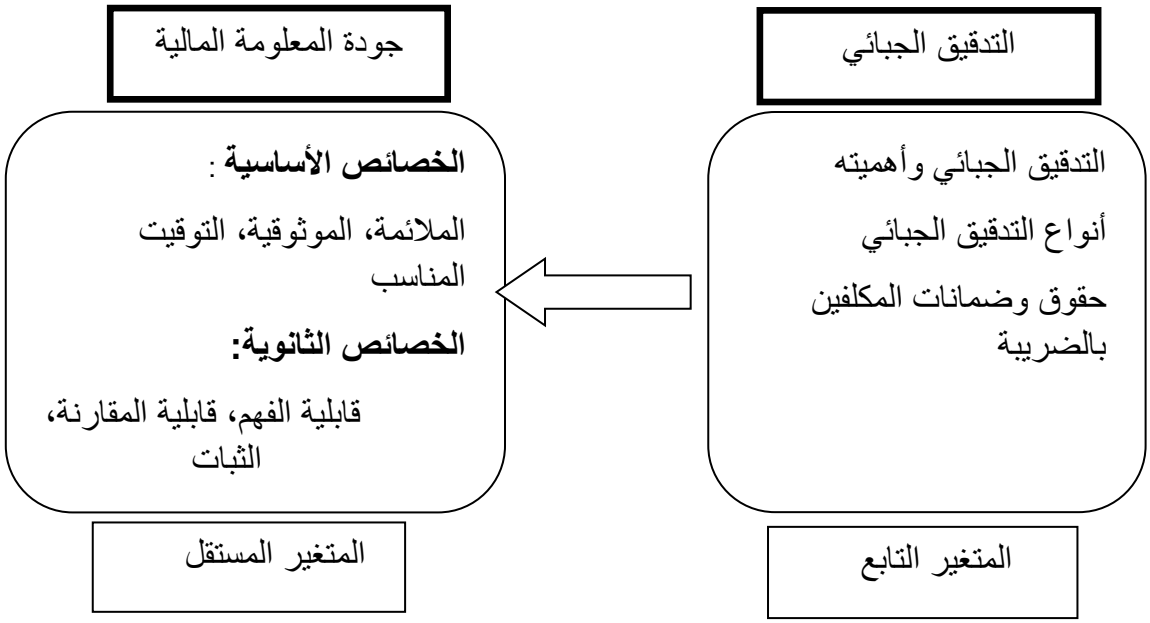

رابعا: الفرضيات

بعد طرح الإشكالية والتساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:

. نعم يوجد إطار قانوني ينظم عملية التدقيق.

. تتم عملية التدقيق الجبائي للرقابة العامة على مستوى المفتشيات، أما الرقابة المعمقة تتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

. يجب أن تتوفر في المعلومة المالية ذات جودة ما يلي: الموثوقية، الملائمة، قابلية المقارنة وقابلية الفهم.

. نعم توجد علاقة بين التدقيق الجبائي والمعلومة المالية.

خامسا: منهج الدراسة

المنهج المتبع في هذا الموضوع هو المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري واعتماد منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

سادسا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تركز على ابراز دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية و ذلك من خلال دراسة العلاقة بينهما و توضيح أهمية التدقيق الجبائي الذي يعتبر أداة رقابية فعالة و كذلك أهمية جودة المعلومة المالية التي تساهم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها.

سابعا: أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى:

. التعرف على التدقيق الجبائي وأهميته

. إظهار الدور الذي تلعبه عملية التدقيق الجبائي في المساعدة على تقديم معلومة مالية ذات جودة لمستخدميها.

. التعرف على إجراءات التدقيق الجبائي.

ثامنا: الصعوبات

أهم الصعوبات وهي:

. قلة المراجع بالنسبة لعنصر جودة المعلومة المالية والتدقيق الجبائي

. قلة الدراسات الأكاديمية في موضوع التدقيق الجبائي والمعلومة المالية

. سرية المعلومات.

تاسعا: هيكلة الدراسة

بغية الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوعنا والإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين (02)، حيث:

الفصل الأول بعنوان: دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يحتوي على التدقيق الجبائي، بينما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى المعلومة المالية، والمبحث الثالث يحتوي على علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية.

أما الفصل الثاني قمنا بإجراء دراسة ميدانية لمديرية الضرائب ولاية بسكرة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لتقديم عام لمديرية الضرائب لولاية بسكرة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه واقع التدقيق الجبائي واضافة الى ذلك دراسة حالة محل التحقيق المحاسبي، أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا الى العلاقة بين التدقيق الجبائي وجودة المعلومة المالية.

عاشرا: حدود الدراسة

تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تم القيام بدراسة حالة بمديرية الضرائب ـ بسكرة ـ

الحدود الزمنية: امتدت الدراسة التطبيقية من21أفريل 2024 الى غاية 15 ماي2024

الفصل الأول: دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية

تمهيد:

يعتبر التدقيق الجبائي آلية تقوم بها مصلحة الضرائب من خلال التأكد من صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين باعتبارها من أهم موارد خزينة الدولة وللحفاظ على الأموال العامة، وتزايد الاهتمام بعملية التدقيق الجبائي نظرا لكبر حجم العمليات التي يقوم بها المكلفون الذي ينتج عنه أخطاء سواء مقصودة أو غير مقصودة، حيث يعمل النظام المحاسبي على توفير المعلومات المالية التي تعتبر ضرورية لاتخاذ القرارات من طرف مستخدميها ووسيلة ضرورية لإيصال المعلومات إليهم.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التدقيق الجبائي

المبحث الثاني: المعلومة المالية

المبحث الثالث: علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية

المبحث الأول: التدقيق الجبائي

التدقيق الجبائي هو آلية يقوم بها شخص يسمى المدقق الجبائي الذي بدوره يقوم بفحص المستندات وصحة التصريحات المكتتبة وهذا ما يؤثر على جودة المعلومة المالية إما ايجابيا أو سلبيا.

المطلب الأول: تعريف التدقيق

شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورا كبيرا ونظرا لكبر حجم العمليات اليومية وكثرة الأخطاء هذا ما أدى إلى تبني التدقيق كآلية رقابية في المؤسسات للتأكد من صحة العمليات.

لقد تعددت تعاريف التدقيق ونذكر منها:

عرفت الجمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أنه:"عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق" (كمال، صفحة 19)

2. تعريف خالد أمين عبدالله:"هي عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة إثبات و تقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية و ذلك للتحقق من درجة تطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة و إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمة بذلك التحقق" (أحمد قايد نور الدين، 2017، صفحة 14.13)

مهما تعددت التعاريف واختلفت زاوية النظر فيها فخلاصة القول أن التدقيق هي عبارة عن:

"تحقيق و بحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية و الإدارية و غيرها السارية داخل المؤسسة و ذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين، شركاء، نقابة و بنوك.....الخ حول مصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم و التي تمثل واقع المؤسسة"

و بالتالي فان عملية التدقيق تشمل الفحص،التحقيق و التقرير:

1. الفحص:التأكد من صحة قياس العمليات و سلامتها التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط

2. التحقيق:و يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة و كدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.

وهكذا فان الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

3. التقرير: هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة، و هدفها ابداء رأي فني محايد يعبر عن صدق و عدالة التقارير المالية للمؤسسة محل المراجعة خلال فترة زمنية معينة. (أحمد قايد نور الدين، 2017، صفحة 15)

المطلب الثاني:ماهية التدقيق الجبائي

الفرع الأول:تعريف التدقيق الجبائي: هناك عدة تعاريف حول التدقيق الجبائي نذكر منها:

. التدقيق الجبائي يسمح بقياس قابلية المؤسسة على تحريك مواردها بغرض احترام القوانين الجبائية في إطار سياستها التسييرية من جهة، و كذا التحقق من أهدافها المسطرة ضمن السياسة العامة من جهة أخرى. (كويدمي محمد الأمين ،مداحي عثمان، 2020، صفحة 782)

. "التدقيق الجبائي هو عملية ممارسة الغرض منها التحقق من صحة الرسوم الضريبية التي تتعرض لها الشركة نتيجة عدم الالتزام بالقواعد الضريبية". (Fabro, Marie.Pinard، Héléne, 2008)

. التدقيق الجبائي هو مجموع العمليات التي تهدف للتحقق من صحة و مصداقية التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين، الغرض منه اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة. (الدالي، 2015، صفحة 287 288)

. من خلال هذه التعريفات نتوصل الى تعريف شامل:"التدقيق الجبائي هو معاينة صحة الحالات الجبائية للمؤسسة من خلال عملية فحص و تقييم للمعلومات الواردة في تصريحات المكلفين بالضريبة و كل الوثائق و السجلات، بهدف التأكد من مدى صحة و موثوقية تلك المعلومات، كما يخضع لعملية التدقيق الجبائي جميع المكلفين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، وهي أيضا تشمل مختلف الضرائب و الرسوم حتى تسهل عملية التسيير الجبائي" (كويدمي محمد الأمين ،مداحي عثمان، 2020، صفحة 782)

الفرع الثاني:أهداف التدقيق الجبائي

يهدف التدقيق الجبائي إلى عدة أهداف أهمها تطبيق القوانين الجبائية و مدى احترامها من قبل المكلفين و نذكر منها: (خالد مسيف،ريان بن عباس، 2023، صفحة 658)

. الهدف القانوني: أي مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين، القوانين والأنظمة للكشف عن آية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

. الهدف الاداري: حيث يساعد على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، بالإضافة إلى تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء والإلمام بأسبابها وتقييم أثارها، وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.

. الهدف المالي والاقتصادي: حيث يهدف إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، وكذلك لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

الفرع الثالث: أهمية التدقيق الجبائي

تسمح باكتشاف نقاط الضعف و نقاط قوة المؤسسة من خلال إعداد تشخيص جبائي لها حيث يمكن من تقييم النجاعة الجبائية،و تسمح بوضع الخطوط العريضة للإستراتيجية الجبائية للمؤسسة و يعطي التدقيق الجبائي للمؤسسة قابلية استعمال الجباية لفائدتها من خلال التزاماتها بإنقاص العبء الضريبي الى أقصى حد ممكن في أطر قانونية، و يتم ذلك من خلال المراقبة القانونية للجباية و معرفة القوانين و القرارات و المراسيم و البيانات...الخ. و يمكننا القول أن التدقيق الجبائي داخل المؤسسة يضمن الفعالية و الأمن الجبائي،و كما هو معلوم فان التشريع الجزائري يفرض احترام القواعد سواء من ناحية الشكل أو من ناحية المضمون أو من ناحية الزمن، فالمؤسسات تسهر على تطبيق هذه النصوص القانونية، حيث يؤدي عدم احترامها بالطبع إلى تكبد المؤسسات عقوبات كبيرة، و هذا ما يعمل التدقيق الجبائي على تفاديه، باعتبار أن التدقيق وسيلة لا غاية و يهدف إلى خدمة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بحيث تعتمد هذه الأخيرة في اتخاذ قرارتها على مخرجات التدقيق، لذا فان أهمية التدقيق الجبائي تم استنباطها من أهمية المراجعة بصفة عامة، و أن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لا يمكنها الوثوق في المعلومات الواردة من المؤسسة إلا إذا تمت مراجعتها من طرف هيئة خارجية محايدة التي تقوم بفحص انتقادي منظم و دقيق لتلك البيانات و إبداء رأي محايد حول مدى صحة تلك المعلومات و شرعيتها و سلامتها. (كويدمي محمد الأمين ،مداحي عثمان، 2020، صفحة 782. 783)

المطلب الثالث:الاطار القانوني للتدقيق الجبائي و أنواعه

الفرع الأول:الاطار القانوني للتدقيق الجبائي

يعمل المحقق أو مفتش الضرائب على التحقق من مدى صحة و مصداقية التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف عن طريق الفحص بمقر المكلف أو بمكاتب الإدارة الجبائية،على الوثائق و الدفاتر المحاسبية و الموجودات- فحص ميداني-،و من بين الوسائل القانونية و الهيكلية التي تساعد المفتش على بلوغ الأهداف المسطرة لعملية التدقيق باختصار:

أولا:حقوق الإدارة الجبائية.

تتمتع الإدارة الجبائية بمجموعة من الحقوق التي تساعدها في أداء مهمتها كما يلي: (عباس، 2023، صفحة 658.656)

1.حق الرقابة: أشارت المادة 19مكرر من قانون الإجراءات الجبائية لهذا الحق من خلال مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات بالإضافة إلى المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة و حق الرسم و إتاوة، فإنه يحق لها التشكيك في صدق المستندات و الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة، حيث لا تكتفي الإدارة الجبائية بالاطلاع بل تقوم بمجموعة من الإجراءات و العمليات التي من شأنها إثبات صحة و نزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة.

2. حق الاطلاع: منح المشرع أعوان الإدارة الجبائية حق الاطلاع على الملفات و المستندات قصد التأكد من احترام المكلف لقواعد تأسيس وعاء الضريبة من جهة، و التحقق من المعلومات المقدمة من طرف المكلف أثناء مراقبة ملفه و محاسبته من جهة أخرى، ووجب على الأعوان أثناء أداء مهامهم احترام السرية المهنية،و على المكلف تسهيل مهام الأعوان من أجل تأدية وظائفهم.

3. حق استدراك الأخطاء:يقصد بحق استدراك الأخطاء حق الإدارة في إعادة النظر في الاغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق و الضرائب و الرسوم و كذا النقائص و عدم صحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب مع مراعاة الجل العام الممنوح للإدارة الجبائية للاستدراك و المحددة بأربعة سنوات متقادمة.

ثانيا:حقوق وضمانات وواجبات المكلفين بالضريبة.

إن الصلاحيات والسلطات الواسعة الممنوحة للإدارة الجبائية بخصوص عمليات الرقابة الجبائية تقابلها حقوق وضمانات أعطاها المشرع الجبائي إلى المكلفين الخاضعين لهاته الرقابة

أولا:حقوق وضمانات المكلفين بالضريبة

تتمثل حقوق وضمانات المكلفين بالضريبة فيما يلي: (سايح فايز، 2020/2019، صفحة 37.27)

1. الإعلام المسبق وأجل التحضير:

لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا ويبلغ هذا الأخير عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول، كما يجب أن يرفق هذا الإشعار بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبتهم.

ويجب أن يبين الإشعار بالتحقيق :

- ألقاب وأسماء ورتب المحققين؛

- تاريخ وساعة أول تدخل؛

- الفترة التي يتم فيها التحقيق؛

- الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الاطلاع عليها؛

- توضيح طابع التصويب إذا كان بصدد تحقيق مصوب في المحاسبة.

وفي حالة استبدال المحققين يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، ولا يمكن البدء في عملية المراجعة إلا بعد مرور الآجال القانونية للتحضير، ويمكن أن تمدد بصورة استثنائية بطلب مستعجل من المكلف يتضمن أسباب ومبررات ذلك لآجال معقولة، وهذا لا يمنع المراجعين من القيام بزيارة مفاجئة في عين المكان لمعاينة العناصر المادية ووجود الوثائق المحاسبية للمكلف الجبائي.

2- الاستعانة بالمستشار :

يعلم كل مكلف بالضريبة بحقه في إمكانية الاستعانة بمستشار من اختياره قصد متابعة عمليات المراقبة ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها إدارة الضرائب، وهذا مع بداية عملية التحقيق عند إرسال الإشعار بالتقويم.

ويؤدي عدم الإشعار بحق الاستعانة بمستشار إلى إبطال إجراء الرقابة، كما يمكن لمكلف أيضا أن يعين من يمثله خلال فترة إجراء الرقابة الجبائية وغياب المكلف لا يمنع من إجراء عملية الرقابة المفاجئة والتي تفقد من قيمتها في حال عدم إجرائها.

3- عدم إعادة الرقابة :

لا يجوز للإدارة الجبائية بعد انتهاء التحقيق أن تقوم بتحقيق جديد لنفس التقييدات الحسابية بالنسبة لنفس الضرائب والرسوم، وبالنسبة لنفس الفترة باستثناء ما إذا كان المكلف بالضريبة قد استعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق.

ولكن ممارسة التحقيق المصوب لا يمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، لكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقويم المتمم عند التحقيق المصوب.

4- محدودية مدة الرقابة :

لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان

فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من 03 أشهر فيما يخص:

- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعماها السنوي 1.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي 2.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

يمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج، 10.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

يجب أن لا تتجاوز مدة التدقيق بعين المكان في الحالات الأخرى، تسعة أشهر.

وعلى كل حال، يمكن أن تتجاوز هذه الآجال عندما يعطي المكلف خلال عمليات التدقيق الجبائي معلومات ناقصة أو غير دقيقة أو لم يرد على طلبات التوضيح في الآجال المحددة قانونا، كما يجب الإشارة إلى أن فترة التدقيق في عين المكان تبدأ من تاريخ أول تدخل مذكور في إشعار التدقيق الأول.

5- النقاش الشفوي والحضوري :

إن إجراء الاعتراض هو نقاش شفوي أو كتابي بين المدقق والمكلف من أجل السماح لهذا الأخير باستعلام حول سير أشغال عملية التدقيق الجبائي من ناحية وتسمح له بمعرفة كل التوضيحات الضرورية حول التعديلات التي أجريت من ناحية أخرى، كما يسمح هذا الإجراء بإقامة جو من الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية والمكلف الخاضع للتدقيق وضمان مقابلة مختلف الوضعيات بينهما ويسمح أيضا بتقليل عدد المنازعات الجبائية مستقبلا.

6- السر المهني :

تبعا لأحكام المواد من 65 الى 69 من قانون الإجراءات الجبائية والتي تنص على الإلزام بالسر المهني حيث تنص المادة 65 : "يلزم بالسر المهني بمقتضى أحكام المادة 301 من قانون العقوبات ويتعرض للعقوبات المقررة في نفس المادة كل شخص مدعو أثناء أداء ووظائفه أو صلاحياته للتدخل في إعداد أو تحصيل أو المنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به".

كما يلزم ضابط الشرطة القضائية وأعوان الإدارة الجبائية بكتمان السر المهني عند القيام بإجراءات المعاينة على المكلف.

إلا أن الأحكام الواردة سابقا تبطل في حالة وقوع نزاعات تقدم للإدارة بدعوى ضد مدين ما أو أمام ممثلي الدولة كالخبراء المحاسبين المعتمدين أو تبليغ الإدارة لجان الطعن.

7- المحرر الجبائي :

يعتبر المحرر الجبائي قرارا قطعيا اتخذته الإدارة الجبائية التي لجأ إليها المكلف بالضريبة حسن النية التابع لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات إذ يشكل هذا المحرر ردا واضحا ونهائيا على طلب المكلف بالضريبة الذي يريد معرفة الأحكام الجبائية المطبقة في وضعية ما للنظر إلى التشريع الجبائي المعمول به.

يجيب المحرر الجبائي إذن على مبدأ الحماية القانونية والذي يفترض الإبلاغ الدقيق من طرف الإدارة للقواعد العامة أو الخاصة والتي تكون في وقت ما الإطار القانوني للإدارة الذي تمارس فيه صلاحياتها، ومن ثم فإن المحرر الجبائي لا يمنح الإدارة الجبائية سلطة أو حق مخالفة القانون ولكن يجعل تفسيراتها قانونية وواجبة النفاذ .

ثالثا:واجبات المكلفين بالضريبة

يهدف التدقيق الجبائي إلى التأكد من مصداقية وصحة تصريحات المكلفين بالضريبة، ولهذا الغرض نص المشرع على الواجبات التي يجب على المكلفين إتباعها، وذلك لتسهيل مهمة الإدارة الجبائية أثناء قيامها بعملية التدقيق الجبائي. وتنقسم هذه الواجبات إلى:

- واجبات محاسبية، والمنصوص عليها في القانون التجاري؛
- واجبات جبائية، والمنصوص عليها في التشريع الضريبي.

أ. الواجبات المحاسبية:

لتسهيل عملية التدقيق، نص القانون التجاري على نوع الدفاتر والمستندات الواجب مسكها، وكذا مدة الاحتفاظ بها، كما نص المشرع الجزائري على كل من يزاول نشاطا تجاريا مسك الدفاتر المنصوص عليها في القانون التجاري وهي:

1- مسك الدفاتر المحاسبية :

يمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد بحسب التاريخ، بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان، أو نقل الهامش، وترقم صفحات كل من الدفترين ويوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد.

2- دفتر اليومية :

هو دفتر مرقم ومختوم من قبل المحكمة المختصة تسجل فيه العمليات التي تقوم بها المؤسسة بتواريخ متتابعة.

يسجل في دفتر اليومية أو اليومية العامة جل التدفقات المالية المنجزة من قبل المؤسسة، ويختلف مضمون هذا الدفتر حسب استعمال أو عدم استعمال المؤسسة لليوميات المساعدة. وكل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ، ملزم بمسك دفتر اليومية ليقيد فيه يوما بيوم عمليات النشاط ومن دون ترك فراغ أو شطب، إضافة إلى إرفاق المستندات الخاصة بإثبات مختلف العلميات.

3- دفتر الجرد :

على كل شخص طبيعي أو معنوي، له صفة التاجر القيام بعملية الجرد السنوي لموجودات المؤسسة، ويتم تقييد هذه العملية في دفتر خاص يعرف دفتر الجرد، هذا ما نص عليه القانون التجاري: "... على كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر، القيام في كلسنة بعملية الجرد، ويتم تسجيلها في دفتر، يسمى (دفتر الجرد).

بالإضافة إلى هذين الدفترين على المكلف مسك دفاتر أخرى، مثل دفتر الأجور، فواتير الشراء الأصلية، إضافة إلى نسختين من كل فاتورة بيع وبصفة عامة على المكلف بالضريبة مسك جميع الأوراق والبيانات التي تثبت إيرادات ونفقات المؤسسة، والتي تعد من وثائق الإيضاح والتبرير .

3- حفظ الدفاتر المحاسبية ووسائل الإثبات :

يتم الاحتفاظ بالدفاتر المذكورة في المادتين 09 و 10 من القانون التجاري، وكذا وسائل الإثبات لمدة عشرة سنوات، نظرا لأهمية هذه الوثائق في عملية التدقيق، ومساهمتها في مع التصريحات حيث أنه يجب الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها سواء بالتشريع الجبائي أو في القانون التجاري والوثائق المحاسبية، وكذا الوثائق الثبوتية لاسيما فواتير الشراء التي يمارس عليها حق الرقابة والاطلاع والتدقيق، في أجل مدته 10 سنوات المنصوص عليها في المادة 12 من القانون التجاري، وهذا ابتداءا من آخر تاريخ للكتابة فيما يخص الدفاتر، وتاريخ تحريرها فيما يخص الوثائق الثبوتية.

ب . الواجبات الجبائية

على المكلفين أن يكتتبوا في الآجال القانونية عددا من التصريحات المنصوص التشريع الجبائي وهي:

1- التصريح بالوجود :

على الخاضعين للضريبة والمؤسسات أن يقدموا لمفتش الضرائب التابعين له وفي مدة أقصاها ثلاثين يوما من بداية نشاطهم تصريحا بالوجود والذي يحتوي على: الاسم واللقب النشاط الاجتماعي العنوان في الجزائر أو خارج الجزائر بالنسبة لذوي الجنسية الأجنبية، طبيعة النشاط، رقم التعريف الإحصائي.

هذا التصريح له أهمية كبيرة لأنه يعطي للإدارة الجبائية المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة (ممول جديد،) حيث تعرف الإدارة مكان مزاولة النشاط وبدايته ويتسنى لها مراسلة وحساب الضرائب وتحصيلها .

2- التصريحات الشهرية :

على المؤسسة القيام بإيداع تصريح وحيد (G50) لكل من الرسم على النشاط المهني (TAP) الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ، الرسم على القيمة المضافة (TVA) ، ..الخ، كل على حدا، هذا التصريح يجب أن يتم إيداعه لدى قباضة الضرائب خلال الـ 20 يوم الأولى للشهر الذي يلي الشهر موضوع التصريح.

3- التصريحات السنوية :

المؤسسة ملزمة بإيداع تصريح سنوي من خلال المطبوعات المتوفرة على مستوى إدارة الضرائب على نحو يسمح لأعوان الضرائب بمعرفة الوضعية الجبائية لكل مكلف ولكل دورة نشاط منقضية.

يجب أن يصل التصريح السنوي إلى إدارة الضرائب المتواجدة في منطقة المقر الاجتماعي (المقر الرئيسي) للمؤسسة قبل الفاتح من ماي الذي يلي تاريخ إقفال الحسابات.

4- التصريح بالتنازل أو توقف المؤسسة :

في حالة التنازل أو التوقف الكلي أو الجزئي للمؤسسة الخاضعة للضريبة المفروضة على الربح الحقيقي لنشاطها التجاري أو غير التجاري، وجب عليه وفي أجل شهر على الأكثر اكتتاب تصريح بذلك، تعلم فيه مفتش الضرائب بتاريخ تنازلها أو توقفها ، وكذا أسماء ، ألقاب، وعناوين المتنازلين.

5- واجبات متعلقة بتقديم التعريف الإحصائي:

حسب المادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية .... تلزم الشركة عند كل تصريح بإرفاق جدول يبين فيه بالنسبة لكل مؤسسة ما يلي:

- رقم التعريف الجبائي للمؤسسات.
- التعيين.
- عنوان وبلدية وولاية محل الإقامة.
- رقم الأعمال الشهري الخاضع للضريبة والحقوق المترتبة عليه".

وحسب المادة 34 من قانون المالية 2002 "يتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المزاولين نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرا أو تقليديا أن يشيروا إلى رقم التعريف الإحصائي على كل الوثائق المتعلقة بنشاطاتهم".

ويؤدي عدم الالتزام بوضع هذا الرقم أو التصريح بمعلومات خاطئة عنه إلى حرمان المكلفين من الحقوق التالية:

- تسليم شهادات الإعفاء من الرسم على القيم المضافة.

- تسليم مستخرجات من جداول الضرائب.

- منع تأجيلات قانونية عن دفع الحقوق والرسوم.

. هياكل التدقيق الجبائي:

بغرض تسهيل مهام أعوان الإدارة الجبائية،و محاربة ظاهرتي التهرب الضريبي و الغش الضريبي تسعى الإدارة الجبائية لتطوير آليات و أجهزة التدقيق و خير دليل على ذلك برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب و تعتبر الهياكل التالية المسؤولة عن عملية التدقيق:

. المديرية الفرعية للرقابة الحبائية على مستوى المديريات الولائية.

. مديرية كبريات المؤسسات.

. المصلحة الجهوية للأبحاث و المراجعات (خالد مسيف،ريان بن عباس، 2023، صفحة 142)

الفرع الثاني:أنواع التدقيق الجبائي

للتدقيق الجبائي عدة أنواع: (بلكراشة رابح،بن قطيب علي، 2023، صفحة 501.500)

أولا: التدقيق الجبائي الداخلي: وهو ذلك التدقيق الذي يتم في المكتب من طرف أعوان إدارة الضرائب، وفق الوثائق الموجودة بحوزتهم وهو بدوره ينقسم إلى:

أ. التدقيق الشكلي: ان التدقيق الشكلي يغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقق من هوية المكلفين، كما يعتبر أول عملية تدقيق تخضع لها التصريحات الجبائية و المعتمدة على القراءة السطحية لها، وتتحد بالخصوص في التحقق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح، مثل الهوية الجبائية، امضاء و ختم المكلف....أو تصحيح الأخطاء الحسابية التي تأتي من ترحيل المجاميع و الأرصدة، و عليه ان هذا النوع من التدقيق الجبائي يعتبر أساسي بهدف ضمان صحة و صدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها.

أما في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المفتش بطلب المزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف في أجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، بهدف تقديم التدقيق الشكلي فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى التدقيق على الوثائق.

ب . التدقيق على الوثائق: على غرار التدقيق الشكلي الذي يهتم بالفحص السطحي لتصريحات المكلفين، فان التدقيق على الوثائق يهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبة من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي، بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و مكتب البطاقيات المنتقاة من قنوات أخرى كالإدارات و الهيئات العمومية، و الجمارك، البنوك، المتعاملين و غيرها من الأطراف الأخرى.

ومنه نجد أن المفتش يقوم بتحليل وفحص كل النقاط المتضمنة في التصريحات مع دراسة مدى ترابط وتجانس الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة بالسنوات السابقة، بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المسجلة، وفي حالة بقاء الغموض يحق للمفتش أن يطلب معلومات وتوضيحات إضافية من طرف المكلف بالضريبة.

ثانيا : التدقيق الجبائي الخارجي: يكون هذا النوع من التدقيق بمقرات المكلفين، الذين تم برمجتهم مسبقا للخضوع لهذه العملية، و الهدف منها التأكد من تصريحات المكلف، و كذلك حقيقة النشاط الممارس و يمكن تصنيفه إلى صنفين:

أ. التدقيق في المحاسبة: و يكون التدقيق سطحي يعتمد على نص القانون التجاري و على ضرورة مسك وثائق مهمة مثل (دفتر اليومية،دفتر الجرد...)و منه التدقيق المحاسبي يعتمد على المعاينة المادية التي تعتمد هي الأخرى على هذه الوثائق، ولكي تكون المحاسبة ترجمة صادقة لوضعية المؤسسة يجب أن تكون محاسبة منتظمة،محاسبة مقنعة،و محاسبة صادقة،بالإضافة إلى ما يلي:

. يجب أن تكون المحاسبة مفصلة بشكل يسمح بتسجيل ورقابة العمليات المنجزة

. احترام مبدأ المحاسبة وتمسك الحسابات بالنقود الوطنية (دج)

. تلتزم المؤسسة بتسجيل مجموع القيم المتواجدة داخل الوطن، وتلك المتواجدة في حسابات في الخارج

. يجب مسك الدفاتر بعناية دون تحريف.

ب -التدقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية: هو مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف و الدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام . (منصور ب.، 2011)

ج التدقيق المصوب: هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو لعدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية ويخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق في المحاسبة. (سمية تومي، بن عمارة منصور، 2018، صفحة 44)

الشكل رقم (2) : أنواع التدقيق الجبائي

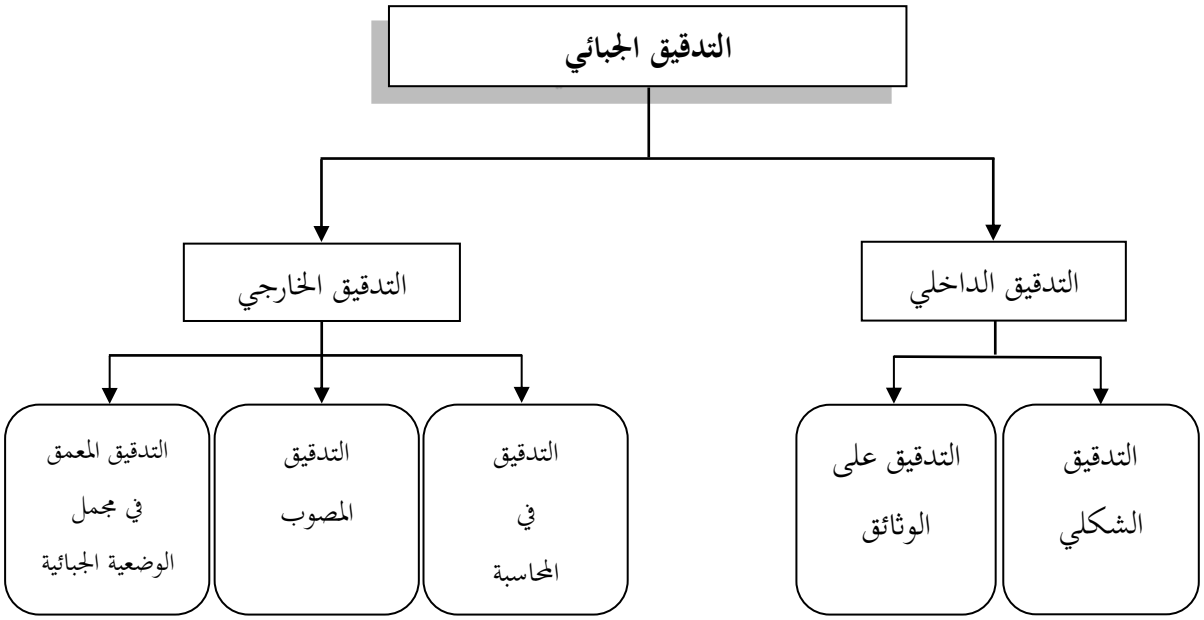

المصدر:المفتشية العامة للضرائب

المبحث الثاني: المعلومة المالية.

تعتبر المعلومة المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و هي وسيلة لاتخاذ القرارات من طرف مستخدميها في مختلف الأنشطة .

المطلب الأول:ماهية المعلومة المالية

حيث سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف المعلومة المالية ،أنواعها،أهدافها و أهميتها حيث:

الفرع الأول: تعريف المعلومة المالية

أولا قبل التعرف على مفهوم المعلومة المالية لابد من التعرف على مفهوم المعلومات و البيانات والفرق بينهما حيث: (مسلم, عبد الله حسن، 2015، صفحة 152)

– المعلومات : هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة، أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها ونظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها.

– البيانات : هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا، ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة.

تعرف على أنها المعلومة التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات و الاقتصاديات المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على أمن الاستثمار وسلامته. (مناع ريمة، و هباش فارس، 2018، صفحة 630)

كما تعرف المعلومة المالية "بأنها كافة المعلومات الخاصة بالأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في الكشوفات المالية المقدمة لكافة مستخدمي الكشوف المالية". (قاسم محسن ابراهيم الحبيطي،زياد هشام يحي السقا، 2003، صفحة 27)

و تعرف أيضا أنها"تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا و تفسيرا و شرحا و وصفا لمعالجتها و إخراجها في شكل معلومات تمثل معطيات تفيد في اتخاذ القرار". (خالد غروري، كمال بن موسى، 2022، صفحة 224)

و تعرف المعلومات على أنها"عبارة عن البيانات التي تم معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا يمكن من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات" (حكيمة بوسلمة،مصطفى عقاري، 2013، صفحة 46)

و تعرف أيضا "المعلومات المالية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي تنتج بعد معالجة مجموعة من البيانات المحاسبية و المالية، بحيث تمثل هذه المعلومات المالية مجموعة من الحقائق، القيم و الأحداث الاقتصادية المساعدة في اتخاذ القرارت. (لمين تغليسية، وطارق وهابي، 2019، صفحة 7)

الفرع الثاني : أنواع المعلومة المالية

تصنف المعلومة المالية إلى عدة أنواع من خلال معايير مختلفة كالتالي: (سليماني عبدالحكيم، 2020، صفحة 145)

أولا : المعلومة المالية حسب معيار الإفصاح:

تصنف إلى نوعين حيث:

1- معلومة مالية إجبارية: حيث تكون مطلوبة بقوة القانون من جهة أو إجبارية تستلزمها طبيعة العمل في المؤسسات من جهة أخرى، مثل المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية.

2- معلومة مالية اختيارية: وهي عبارة عن معلومات غير إلزامية مثل الموازنات التقديرية والتقارير الخاصة المقدمة للإدارة.

ثانيا : المعلومة المالية حسب الغرض من الاستخدام: والتي تصنف إلى ثلاث أنواع: (سليماني عبدالحكيم، 2020، صفحة 145)

1- المعلومة التاريخية: وهي عبارة عن معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة عن العمليات المالية والاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، ولتحديد وقياس نتيجة نشاطها وذلك بتحديد ربح أو خسارة المؤسسة وعرض المركز المالي عن فترة مالية معينة وبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها. (قاسم محسن ابراهيم الحبيطي،زياد هشام يحي السقا، 2003، صفحة 3029)

2- معلومة عن التخطيط و الرقابة: وهي عبارة عن معلومات توجه اهتمام الإدارة إلى كافة المجالات و فرص تحسين الأداء و ذلك من خلال تشخيص أوجه انخفاض الكفاءة و تحديد مجالاتها و اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في

الوقت المناسب، و ذلك بوضع كافة التقديرات اللازمة لإعداد برنامج الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية، و ذلك من خلال بروز الوضع المالي للمؤسسة باستخدام الموازنات التخطيطية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة و تقييم الأداء و تحديد مسؤولية الأفراد و مساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية تستخدم للتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل المستويات الموجودة في المؤسسة. (قاسم محسن ابراهيم الحبيطي،زياد هشام يحي السقا، 2003، صفحة 31،30)

3- معلومة مالية لحل المشكلات: و هي تتعلق بتقييم بدائل القرارات و الاختيار بينها، و تعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات مالية خاصة أو تقارير مالية خاصة). (قاسم محسن ابراهيم الحبيطي،زياد هشام يحي السقا، 2003، صفحة 31)

ثالثا: المعلومات المالية حسب قابليتها للقياس: وتصنف إلى نوعين: (سليماني عبدالحكيم، 2020، صفحة 146)

1- المعلومات الكمية : هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين.

2- المعلومات الوصفية : فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين للمنتجات.

الفرع الثالث: أهداف المعلومة المالية

إن الهدف الرئيسي للمعلومة المالية هو توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ قرارات في مختلف أوجه النشاط في المؤسسة وحتى تحقق المعلومة هذا الهدف يجب ألا يكون غرضها هو رفع قيمة المؤسسة. بل إفادة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة

كما أن لها عدة فوائد في اتخاذ القرارات .التنبؤ و تقدير موارد المؤسسة و تقدير السيولة و المرونة و اليسر المالي .

ورغم أن هدفها الأساسي هو توفير قاعدة لمتخذ القرار فإن المعلومات المتوفرة في القوائم المالية قد تكون غير كافية، مما يحتم على المستخدم البحث عن معلومات ملائمة من مصادر أخرى مثل المعلومات العامة حول الاقتصاد وسياسة البلد...الخ وهذا لا يعد نقطة ضعف: فالمعلومة المالية لا يمكن أن تلبي كل الاحتياجات وفي هذا الإطار

فإن المستخدمين الذين تراعى احتياجاتهم من القوائم المالية هم جمهور المستخدمين، وبالتالي فإنه لا ينبغي على المؤسسة أن تهتم بالإفصاح عن معلومات خاصة لفئة تمثل أقلية من المستخدمين. كما أنه ليس لهؤلاء الحق في طلب الإفصاح عن معلومات خاصة من المؤسسة تلبية لاحتياجاتهم.

1- فوائد المعلومة المالية يكفل الهدف الأساسي للمعلومة المالية والمتمثل في تلبية حاجة المستخدمين و تحقيق مجموعة من الفوائد نوجز أهمها فيما يلي: (بن الدين امحمد،عوماري عائشة،عوماري فاطمة، 2017، صفحة 102)

2- فائدة المعلومات لغرض اتخاذ القرارات وتكمن فائدة المعلومة في هذا الإطار في توفير المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب وفي حدود التكلفة المناسبة: "

3- فائدة المعلومات في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

4- فائدة المعلومات حول الموارد الاقتصادية: تفيد المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمؤسسة المستخدمين في تحديد نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة، كما تساعدهم على تحديد سيولتها و احتياجاتها وفرصها في التمويل

5- فائدة معلومات الربحية على أساس الاستحقاق

6- فائدة المعلومات لتقدير السيولة واليسر المالي إن معرفة نتائج أنشطة المؤسسة على المستوى التشغيلي الاستثماري والتمويلي، يمكن من تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقا من القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة.

الفرع الرابع: أهمية المعلومة المالية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة، ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة و الناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغير و المعقدة، و التي تحيط بالمنظمة حاليا و مستقبلا، و تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات.

و تنشأ الحاجة إلى المعلومات من نقص المعرفة و حالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، و بذلك فان الهدف من توفير و تقديم المعلومات المالية تتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي المعلومة لاسيما متخذي القرارات، و كذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة

لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات، و ذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المالية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة. (عبد الرزاق حسن الشيخ، 2012، صفحة 35)

الفرع الخامس: المستفيدون من المعلومة المالية

المستفيدون من المعلومة المالية يمكن تصنيف المستفيدين من المعلومات المالية التي تكون على شكل تقارير حسب مصدر اهتمامهم بالمنشأة الاقتصادية، حيث يمكن تقسيمهم إلى مستفيدين داخليين ومستفيدين خارجيين كما هو موضح فيما يلي: (بن الدين امحمد،عوماري عائشة،عوماري فاطمة، 2017، صفحة 102)

1- مستفيدون داخليون: يتمثل هؤلاء في:

إدارة المؤسسة: تستفيد الإدارة من المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المناسبة.

موظفو المؤسسة: تعتبر المعلومة المالية مؤشرا يوضح للموظف مصيره في المؤسسة.

2- مستفيدون خارجيون:

المساهمون: يستفيدون من هذه المعلومات في اتخاذ قرارات مثل شراء الأسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

- المستثمرون: يستفيدون من المعلومات في الاطمئنان على قوة موردهم وقدرته على الاستمرار في التوريد لهم وكذا إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية والمخاطر المحتملة.

الدائنون والبنوك: يستفيدون من المعلومات المالية في تقييم درجة المخاطرة في حال إقراض المؤسسة، وللتأكد من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

الحكومة :تستفيد من المعلومات المالية من أجل أهداف إحصائية واقتصادية واعتمادها من أجل صياغة المحاسبة الوطنية.

إدارة الضرائب: تعتبر المعلومة المالية كوسيلة لتحديد الوعاء الضريبي للنتيجة التي حققتها المؤسسة وحساب الضريبة المرتبطة به.

البورصة: تمثل المعلومة المالية الوضعية الآنية للمؤسسات التي تطرح أسهما في البورصة، والتي تعكسها أسعار الأسهم في البورصة.

عامة الناس:يستفيد الباحثون والطلبة والمحللون الماليون من هذه المعلومات في أغراض مختلفة كل حسب حاجه.

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية

المعلومة المالية تعتبر من أهم العناصر التي يعتمد عليها المستخدمون في اتخاذ قراراتهم، حيث تتسم هذه المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها معلومة مالية ذات جودة .

الفرع الأول : مفهوم جودة المعلومة المالية

تعرف على أنها " مدى الامتثال للقواعد و الإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام و إخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة". (حسناء مشري،زينب تمرابط،و ريان بن عباس، صفحة 71)

و تعرف أيضا"الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية و كذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم المعلومات المالية". (بن الدين امحمد،عوماري عائشة،عوماري فاطمة، 2017، صفحة 102)

و تعرف أيضا" ما تتمتع به المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين، و أن تخلو من التحريف و التضليل، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها". (نور الدين أحمد قايد،و اسلام هلايلي، 2019، صفحة 247)

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين، و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية و الفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات لمستخدمي المعلومات. (مناع ريمة، و هباش فارس، 2018، صفحة 631)

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومة المالية

يجب أن تتسم هذه المعلومة بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي:

أولا- الخصائص الرئيسية:

وهي الخصائص التي يجب أن تكون أساسية في المعلومة المالية، وهي:

أ. الملائمة:

وتعني أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناء على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة. (عبدالقادر شيخ، و عفاف خشعي، صفحة 81.80)

ب. الموثوقية :

"وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدي بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها." (عبدالقادر شيخ، و عفاف خشعي، صفحة 81)

ج. القابلية للفهم :

يجب تقديم المعلومات، بحيث يستطيع الأفراد ذوو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات وفهمها والقدرة على استخدامها، ومع ذلك يجب عدم حجب المعلومات المعقدة لمجرد أنها معقدة جدا، بحيث يمكن لبعض المستخدمين ألا يفهمها.

د. القابلية للمقارنة :

عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة الحصول على كافة المعلومات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة من خلال الإفصاح عن جميع المعلومات التي تفسر الكشوف المالية. (منير سلامي، عايدة بلخيري،و جمعة هوام، صفحة 956)

ثانيا- الخصائص الثانوية :

ونذكر من هذه الخصائص ما يلي :

أ. الثبات :هذه الخاصية تكمن في التماثل والاستمرار في استخدام وسائل وأساليب والطرق المحاسبية للقياس في المؤسسة مثل طرق الإهتلاك أو تقييم المخزونات ...الخ (خالد غروري،وكمال بن موسى، 2022، صفحة 226)

ب. التوقيت الملائم :

ويقصد به توفير المعلومة المالية الملائمة في الوقت المناسب لمستخدميها، فتوفرها في الوقت غير المناسب لا يكون له تأثير في عملية اتخاذ القرار والتأثير بالقرار. (حسناء مشري،زينب تمرابط،و ريان بن عباس، 2022، صفحة 71)

ج. الحيادية :

المعلومة المالية الحيادية لا ينتج عند اختيارها تفضيل جهة على أخرى وقائمة على قياس الأحداث الاقتصادية بموضوعية. (حسناء مشري،زينب تمرابط،و ريان بن عباس، 2022، صفحة 71)

د. الشمول: يقصد بهذه الخاصية أن تتضمن كافة المعلومات عن حقوق المؤسسة والتزاماتها ومواردها ... الخ (صورية كحول، 2022، صفحة 609)

هـ. الدقة : أي خلو المعلومة الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية من الأخطاء. (صورية كحول، 2022، صفحة 609)

و. الوضوح : أي خلوها من الغموض والتعقيد (صورية كحول، 2022، صفحة 609)

الشكل رقم(3):خصائص المعلومة المالية

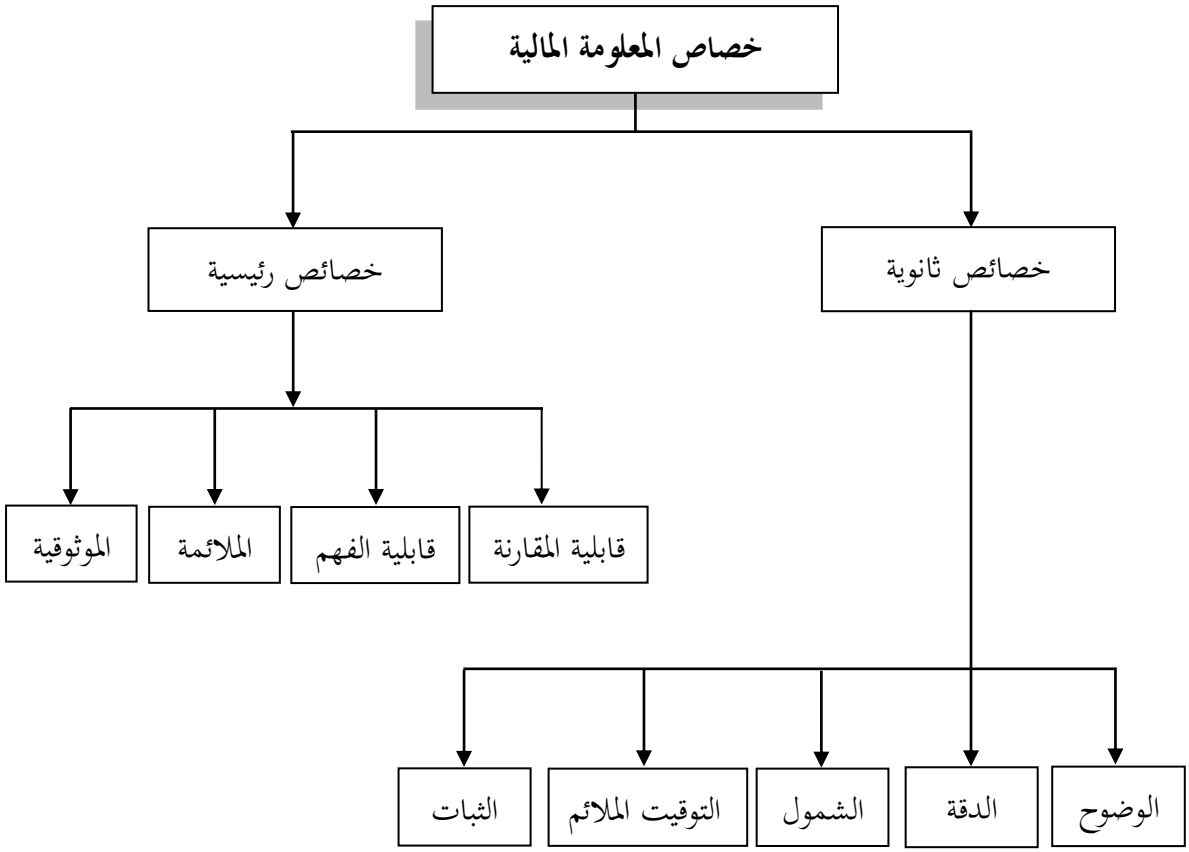

الإعداد من طرف الطالبتين اعتمادا على (صورية كحول، 2022)، (منير سلامي، عايدة بلخيري،و جمعة هوام)

الفرع الثالث:العوامل المؤثرة على قياس جودة المعلومة المالية

تتأثر درجة جودة المعلومة المقدمة للتقارير المالية بعدة عوامل و يمكن توضيح أهم العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للتقارير فيما يلي : (صورية كحول، 2022، صفحة 613.612)

أولا- العوامل الاقتصادية :

تختلف المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المالية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ثانيا- العوامل الاجتماعية :

" تتأثر الخصائص النوعية للمعلومة المالية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في الكشوف المالية والوقت ...الخ فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومة المالية."

ثالثا- العوامل القانونية :

العوامل القانونية والقواعد والقوانين تؤثر على مهنة المحاسبة والرقابة بشكل مباشر وغير مباشر خاصة بعد ظهور مؤسسات المساهمة حيث تتميز بانفصال ملكيتها عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها للقوانين الضريبية منذ نشأتها إلى غاية تصفيتها مما ينعكس على كيفية إعدادها وعرضها للتقارير المالية.

المطلب الثالث:معايير قياس جودة المعلومة المالية

1. معايير تحقيق جودة المعلومة المالية:

حيث تتمثل هذه المعايير في: (جمعة هوام،و لعشوري نوال، 2010، صفحة 18.17)

أ. معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد الدول لتطوير معايير اجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال من سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم هذه الأخيرة بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ب معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، وتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية و المساهمين و الأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحكومة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ج. معايير مهنية:

تهتم الهيئات والمجالس بإعداد معايير المالية و بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة إلى إعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

د. معايير فنية:

"إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة المالية مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار."

الشكل رقم (4): يمثل معايير تحقق جودة المعلومة المالية

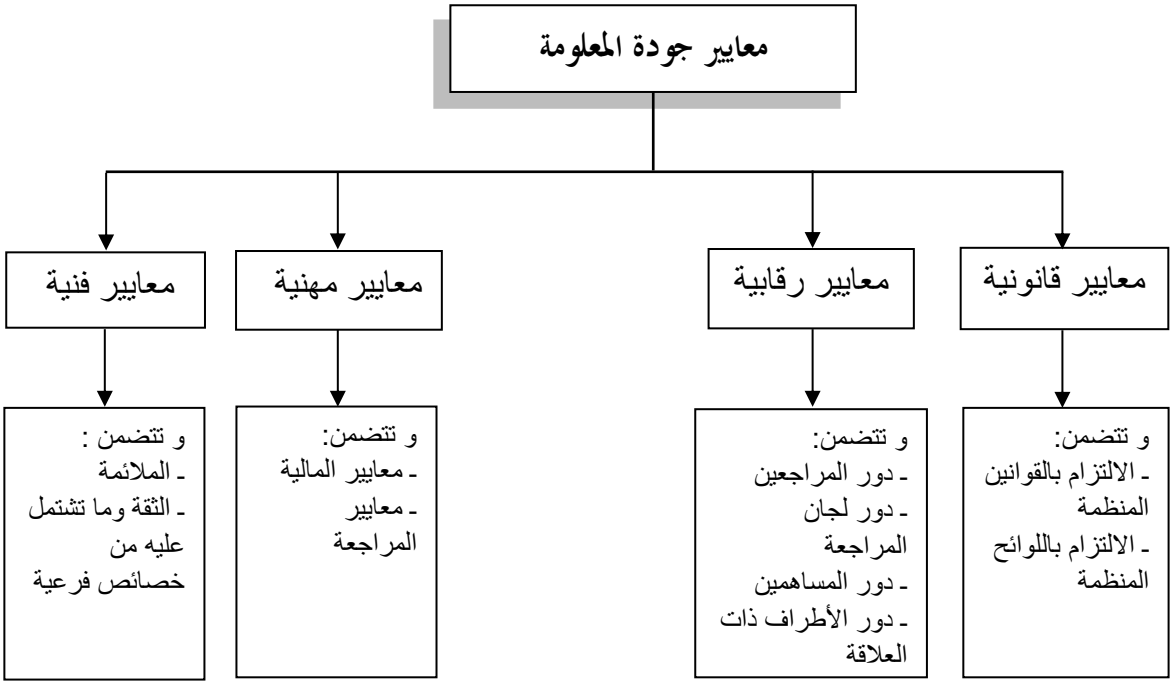

المصدر: (وئام حمداوي، 2020، صفحة 28)

يمكن تحديد معايير لقياس جودة المعلومة المالية التالية: (وئام حمداوي، 2020، صفحة 29)

. الدقة كمقياس الجودة المعلومة المالية: يمكن التعبير عن جودة المعلومة بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي درجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر و المستقبل و لا شك انه كلما زادت دقة المعلومات، زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، و بالرغم من أهمية هذا القياس في التعبير عن جودة المعلومة فإنه لا يمكن تحقيقه و ذلك لكون المعلومة التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل و بالتالي فهي على درجة من عدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات .

1. المنفعة كمقياس الجودة المعلومة المالية:

و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة استخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية: (وئام حمداوي، 2020، صفحة 29)

- ✓ المنفعة الشكلية: و تعني تجانس الشكل مع احتياجات المستخدمين لتكون قيمة هذه المعلومة عالية (صديقة قلقول،و سارة عزايزية، 2022، صفحة 453)

- ✓ الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومة كلما أمكن الحصول عليها وقت الحاجة. (صديقة قلقول،و سارة عزايزية، 2022، صفحة 453)
- ✓ المنفعة التصحيحية وتعني ارتفاع قدرة المعلومة على تقييم القرارات المتخذة. (صديقة قلقول،و سارة عزايزية، 2022، صفحة 453)

2. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومة المالية:

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومة من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومة لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومة هي مقياس الجودة المعلومة. (وئام حمداوي، 2020، صفحة 29)

3. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومة المالية:

يقصد به انه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن المؤكد أن جودة المعلومة إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد، وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية. (وئام حمداوي، 2020، صفحة 29)

4. الكفاءة كمقياس الجودة المعلومة المالية :

"يقصد بها تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد و يرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية و يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات." (حسناء مشري،زينب تمرابط،و ريان بن عباس، 2022)

المبحث الثالث:علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية

جودة المعلومة هي الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومة المالية التي تؤثر على اتخاذ القرارات و من أهم هذه الخصائص الملائمة، الموثوقية والمصداقية ،كما أن للتدقيق الجبائي دور في التأثير على جودة المعلومة المالية من خلال الرقابة على تصريحات المكلفين.

المطلب الأول: دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية ملائمة المعلومة المالية

تعتبر خاصية الملائمة من أهم خصائص جودة المعلومة المالية حيث:

الملائمة: أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات وتمتلك خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها أي بمعنى آخر قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين.

تتسم المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص مما يجعلها أكثر جودة و فائدة لمستخدميها و من هذه الخصائص خاصية الملائمة التي تؤثر في قرارات مستخدمي المعلومات المالية و تجعله يعطي قرارا مختلفا في حالة غياب هذه المعلومات ، ولضمان تحقيق صفة الملائمة لابد من توفر ثلاث خصائص :التوقيت المناسب،خاصية القيمة التنبوئية للمعلومات و خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات،و كما أن هذه الخاصية ترتبط بمفهوم الأهمية النسبية حيث أن لا تكون المعلومة ملائمة إلا إذا كانت ذات أهمية نسبية،و تكون المعلومة ذات أهمية النسبية إذا كان مقدار الخطأ أو التحريف فيها يؤثر على اتخاذ القرار،و من خلال التدقيق الجبائي يمكن معرفة الخطأ و التحريف في التصريحات الضريبية من خلال مقارنتها مع السجلات و التسجيلات المحاسبية،حيث أن المدقق الجبائي هو المسؤول عن اكتشاف الأخطاء و تصحيحها و بالتالي فانه يقوم بتصحيح المعلومات التي كانت خاطئة و هذا بدوره يؤدي إلى اتخاذ قرارت سليمة و ضمان ملائمة المعلومة و بالتالي تساعدنا في اتخاذ القرارات الصحيحة.

المطلب الثاني : دور التدقيق الجبائي في تحقيق خاصية الموثوقية المعلومة المالية

حتى تتسم المعلومة المالية بخاصية الموثوقية لا بد أن تكون خالية من الأخطاء والتحيز والتحريف،كما أن للمعلومة المالية خمسة شروط لابد من توفرها حيث:

1. الصدق : أي أن تكون الأحداث المعبر عنها بصدق.

2. الحياد : أي أن الذي يقوم بتسجيل و معالجة هذه المعلومات غير متحيز لأي طرف.

3.الجوهر فوق الشكل : أي أن تعبر المعلومات المالية عن أهمية العملية و ليس شكلها القانوني فقط.

4. الحيطة و الحذر : وذلك من خلال مراعاة المحاسب عند تسجيله المعلومات المالية درجة الحيطة و الحذر.

5. الاكتمال : أي الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية دون اخفاء أي حقائق أو تفاصيل.

حيث أنه للمدقق الجبائي دور كبير في التأكد من توفر هذه الخاصية وشروطها في المعلومات المالية من خلال مهمته في إعطاء رأيه حول مصداقية وصحة التصريحات الجبائية ومن خلال هذه المهمة سيضمن خلو هذه المعلومات من الأخطاء أو التهرب الضريبي وحتى يقوم بهذا الدور لابد للمدقق أن يكون محايدا بالرغم من صعوبة توفر هذا الشرط لاسيما المدقق الجبائي موظف يتم تعيينه داخل المؤسسة وتزيد موثوقية المعلومة المالية من طرف بقية الأطراف الخارجية كالمدقق الخارجي و مفتشية الضرائب.

المطلب الثالث : دور التدقيق الجبائي في تحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية

تعكس القوائم المالية صورة المؤسسة و مركزها المالي حيث تعتبر من أهم مصادر اتخاذ القرارات من خلال المعلومات المالية التي تحتويها، حيث يقوم المدقق الجبائي من التأكد من مصداقية و صحة حسابات المؤسسات و اكتشاف الأخطاء و التلاعبات الموجودة فيها التي تؤثر على جودة المعلومات المالية لهذه القوائم و كذلك التأكد من المبالغ و الرسوم الواجب دفعها و كذلك التأكد من التصريحات الجبائية و مقارنتها مع التسجيلات المحاسبية، وعلية فان التدقيق الجبائي يعمل على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية حتى تكون تلك القوائم صادقة و تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة. (تواتي، 2020.2019، صفحة 48.47)

خلاصة الفصل:

تعتبر المعلومة المالية ذات أهمية في اتخاذ مختلف القرارات، حيث تؤثر هذه الأخطاء على جودة و موثوقية المعلومة المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات، كما يعتبر المدقق الجبائي المسؤول بهذه المهمة من خلال مقارنة التصريحات المكتتبة مع الدفاتر المحاسبية و يتم ذلك وفقا لمجموعة من القوانين التشريعات الجبائية التي تسهر الإدارة الجبائية على تطبيقها والرقابة على الخصائص الواجب توافرها للحصول على معلومات مالية ذات جودة و موثوقية و ذلك من خلال عملية التدقيق الجبائي والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مستخدميها والدور الإيجابي لمؤهلات المدقق في الحصيلة النهائية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمديرية الضرائب ولاية بسكرة

تمهيد :

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف الجوانب المتعلقة بدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية وإسقاط ما تم التطرق إليه في الجزء النظري من خلال القيام بدراسة ميدانية لمديرية الضرائب بولاية على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسكرة وأخذ صورة شاملة عنها كونها مركز التدقيق الجبائي وكذلك من تدعيم دراستنا وأخذ فكرة أكثر على التدقيق الجبائي على أرض الواقع .

حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث سيتم التطرق إلى المعلومات الخاصة بمديرية الضرائب بسكرة، أما في المبحث الثاني سنتطرق الى واقع التدقيق الجبائي ودراسة حالة، وأما في المبحث الثالث سنتطرق إلى العلاقة بين التدقيق الجبائي والمعلومة المالية.

سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية بسكرة

المبحث الثاني: واقع التدقيق الجبائي

المبحث الثالث:علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية

المبحث الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية بسكرة

سنتطرق في هذا المبحث الى التعريف بمديرية الضرائب لولاية بسكرة وهيكلها التنظيمي بالإضافة الى مهام المفشية.

المطلب الأول : نشأة وتعريف بالمديرية الولائية للضرائب بسكرة

تأسست المديريات الولائية للضرائب، ومن بينها مديرية الضرائب لولاية بسكرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-2006 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم، وتضم مديرية الضرائب خمس مديريات، والتي تنقسم بدورها إلى عدة مكاتب، ونستعرض هذه المديريات مع التركيز أكثر على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، التي تعتبر الركيزة الأساسية لعملية التحقيق الجبائي:

. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

. المديرية الفرعية للتحصيل

. المديرية الفرعية للمنازعات

. المديرية لفرعية للوسائل والمستخدمين

. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

حيث تعتبر إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، تكسب شخصية معنوية وذات مهام ووظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، وهو تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة وتحصيلها والرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول وهي؛ قانون الضرائب المباشرة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الطابع، قانون التسجيل وقانون الرسم على حجم المعاملات، وقانون وقانون الإجراءات الجبائية.

المطلب الثاني: التعريف بمديريات الضرائب

تتكون مديرية الضرائب لولاية بسكرة من خمس مديريات حيث كل مديرية تشرف على مجموعة من المكاتب حيث:

أولا :المديرية الفرعية للعمليات الجبائية تضم هذه المديرية ثلاث مكاتب:

1. مكتب الجداول:مكلف مكتب الجداول بما يلي:

. المصادقة على الجداول التي تمت تصفيتها من الضرائب والرسوم عن طريق مركز الاعلام الآلي

. المحافظة على دفاتر مسح الأراضي وتحبنيها

. استلام الجداول العامة وترتيبها

2. مكتب الاحصائيات : مكلف بما يلي :

. استلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء والتحصيل المقدمة من طرف الهياكل الأخرى للمديرية الولائية.

. اعداد المعلومات الجبائية الضرورية وإبلاغ الجماعات المحلية والهيئات المعنية بها لتحضير ميزانيتها غير انه بالنسبة للولايات التي تضم عدة مديريات للضرائب تكون عملية تبليغ المعلومات الخاصة بميزانية الولاية من اختصاص المديرية الجهوية على أساس المعلومات التي تقدمها من هذه الولاية.

3. مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية :يكلف هذا المكتب بما يلي:

. السهر على احترام أجال اصدار الضريبة من قبل مفتشيات الوعاء في مجال الضرائب والرسوم

. استقبال الجمهور واعلامه وتوجيهه وإعطاء المكلف بالضريبة المعلومات بالتشريع والتنظيم الجبائيين.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل : تضم المديرية الفرعية للتحصيل ثلاثة مكاتب وهي :

1. مكتب المراقبة والتحصيل:ويكلف هذا المكتب بما يلي:

. اتخاذ الإجراء اللازم للمحافظة على مصالح الخزينة عند ابرام الصفقات لدى مكاتب التوثيق والسهر على التنفيذ السريع للإشعارات المبلغة إلى الغير لهذا الغرض

. مراقبة حالة تصفية مجاميل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ

2. مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية: يكلف هذا المكتب بما يلي:

. مراقبة تنفيذ الإيرادات المقررة في ميزانيات تلك البلديات والمؤسسات العمومية

. ضمان تصفية حسابات التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية المذكورة أعلاه التي يقدمها قابضو الضرائب المسيرون

3. مكتب التصفية:يكلف مكتب التصفية بما يلي :

. مراقبة المحاضر والجرد المالي التي يعدها قابضو الضرائب عند الاقفال السنوي للحسابات

. مراقبة الحالة السنوية للتصفية المتعلقة بالغرامات والعقوبات المالية والنطق بالإلغاء والقبول خارج مدة التقادم طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثالثا :المديرية الفرعية للمنازعات :وتضم المديرية الفرعية للمنازعات ثلاث مكاتب وهي:

1. مكتب الشكاوى:يكلف مكتب الشكاوى بما يلي:

. تلقي الطلبات الرامية إلى الإعفاء في الزيادات أو التخفيضات والعقوبات وتعويضات التأخير التي تطبقها قباضات الضرائب ودراستها والبحث عنها

. اقتراح كل تدبير من شأنه المساهمة في تحسين الإجراءات الخاصة بالمنازعات

2. مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن :يكلف بما يلي:

. تلقي ودراسة الطعون المشكلة ضد قرارات المدير الولائي في مجال المنازعات

. الدفاع امام الهيئات القضائية المختصة عن الاحتجاجات الخاصة بالضرائب أو الإجراءات التي تلزم الإدارة الجبائية.

3. مكتب التبليغ والامر بالتخفيض: مكلف بما يلي:

. تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات بعد استشارة لجان الطعن

. الامر بالتخفيض والتصحيح بعدم قابلية التحصيل المقررة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

رابعا:المديرية الفرعية للوسائل :وتضم ثلاث مكاتب وهي :

1. مكتب المستخدمين ومتابعة مسارهم المهني: مكلف بما يلي :

. تنظيم لجان المستخدمين واستدعائهم للاجتماع وتولي امانتها

.المشاركة في تنظيم الخدمات الاجتماعية للمستخدمين

2 مكتب عمليات الميزانية : يكلف مكتب عمليات الميزانية بما يلي:

. القيام بعمليات تنفيذ نفقات تسيير المديرية الولائية للضرائب وتصفيتها والامر بصرفها

. القيام بحدود اختصاصهم بعمليات الالتزام بنفقات تجهيز المديرية للمصالح الولائية للضرائب وتصفيتها والامر بصرفها

3. مكتب الوسائل والإعلام الآلي: ويكلف بما يلي:

. اقتناء الأثاث والمعدات واللوازم الخاصة بالمكاتب والمواد المتعلقة بالتنظيف والصيانة الضروريين للسير الحسن لمصالح المديرية الولائية للضرائب

. تحديد انجاز أعمال الصيانة والإصلاح والتهيئة اللازمة للمحافظة على المجال والتجهيزات الخاصة بالمديرية الولائية للضرائب

. المساهمة في عملية ضبط مقاييس المطبوعات

خامسا:المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:وتتكون من المكاتب التالية:

1. مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: ومن مهامه ما يلي:

. إعداد بطاقة خاصة بالجماعات المحلية والأجهزة والإدارات والمؤسسات والأشخاص الذين من المحتمل أن تتوفر لديهم معلومات هامة فيما يخص الضريبة نفسها أو تحصيلها

. برمجة التدخلات التي ستجرى على وجه الخصوص داخل اللجان والغرف المختلفة قصد البحث عن المادة الجبائية وإرسال المعلومات المتحصل عليها إلى مكتب مصلحة مقارنة المعلومات

. تقيم أنشطة المكاتب والمفتشيات أي هناك تنسيق بين المديرية الولائية الجبائية والمفتشيات في هذا الإطار وتقديم الاقتراحات والآراء التي من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

2. مكتب البطاقات:ومن مهامه:

. تسيير ومساعدة مفتشيات الوعاء على تأسيس بطاقاتهم

حفظ رزم العقود بجميع أنواعها والخاضعة لإجراء التسجيل وتسليم مستخلصات منها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به

. تلقي المعلومات التي يتحصل عليها المكتب والمصالح المكلفة بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتوزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية باستغلالها.

3. مكتب المراجعة الجبائية: يكلف هذا المكتب بما يلي:

. احداث وتسيير بطاقة خاصة بالمؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين يحتل أن يكونوا محل مراجعة أو مراقبة معمقة لوضعيتهم الجبائية على أساس المعايير التي تقررها الإدارة المركزية.

. متابعة ومراقبة عمل فرق المراجعة عند اجراءها لتدخلهم والسهر على احترام القوانين والتشريعات والتنظيمات المعمول بها وكذا حقوق المكلفين بالضريبة الذين خضعوا للمراجعة من مصالح الخزينة.

. برمجة القضايا الخاصة للمراجعة سنويا ومتابعة انجاز البرامج في الآجال المحددة.

السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة.

. برمجة عملية مراقبة الأسعار المصرح بها عند ابرام عقود البيع المتعلقة بالعقارات والمحلات التجارية وعناصر المحلات التجارية والأسهم وحصص الشركة وكذا التقويمات التي تمس كل العقود الخاضعة لإجراء التسجيل.

المطلب الثالث: مهام المفتشية الضرائب

لمفتشية الضرائب مجموعة من المصالح و كل مصلحة مختصة بمجموعة من المهام حيث:

1. مصلحة جباية المؤسسة والأشخاص الطبعيين:

وتتمثل مهمتها في فرض الرسوم وجميع الضرائب مهما كانت أنواعها والمتعلقة بالأنشطة ذات الدخل المنتظم، كما تقوم أيضا بمتابعة ملفات المكلفين من تاريخ بداية النشاط الى غاية تسديد الضريبة أو التوقف عن ممارسة النشاط ويدخل ضمن عائلة المكلفين بالضريبة الشركات والمؤسسات وجميع النشاطات التجارية والحرفية والمهن غير التجارية.

2. مصلحة الجباية العقارية:

هي المصلحة التي تختص في فرض الرسوم العقارية وكل ماله من علاقة بالممتلكات وتقوم بالتدخلات المفاجئة لأصحاب النشاطات كما تعتبر المصلحة المختصة بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

3 .مصلحة التدخلات:

. القيام بالإحصاء العام للعقارات والتجار والمكلفين بالضريبة في الثلاثي الأخير من كل سنة.

. تقوم بالتدخل لصالح مصالح الأخرى للمفتشية مصلحة جباية المؤسسات والأشخاص.

. تقوم بالتدخل بعد طلب رئيس مفتشية لدى المكلفين بالضريبة في حالة شكوى للتمكن في الفصل بينها.

4 .مصلحة جباية الأشخاص:

تتمثل مهمتها في فرض الضرائب على الدخل الإجمالي وكذلك على الدخل من ايجار العقارات سواء كانت محلات تجارية أو منشئاه تقوم بمتابعة جميع الملفات.

5. قباضة الضرائب:

هي أحد المصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب ويرأسها محاسب رئيسي وتتكون من ثلاث مصالح:

. مصلحة المتابعة: وتقوم بمتابعة المكلفين بالضريبة لتصفية ديونهم الجبائية ومن خلال مزاولة الاعوان هذه المصلحة نشاطهم بإجراءات المتابعة الودية والمرحلة الجبرية ومرحلة الحجز

. مصلحة المحاسبة : يتم تبويب أنواع الجباية في الدفاتر المحاسبية

. مصلحة الصندوق: في مصلحة الصندوق يتم التسديد النقدي والتسديد السكني وشبكات خاصة باستقبال المكلفين.

. الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بسكرة:

الشكل رقم (5):الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بسكرة

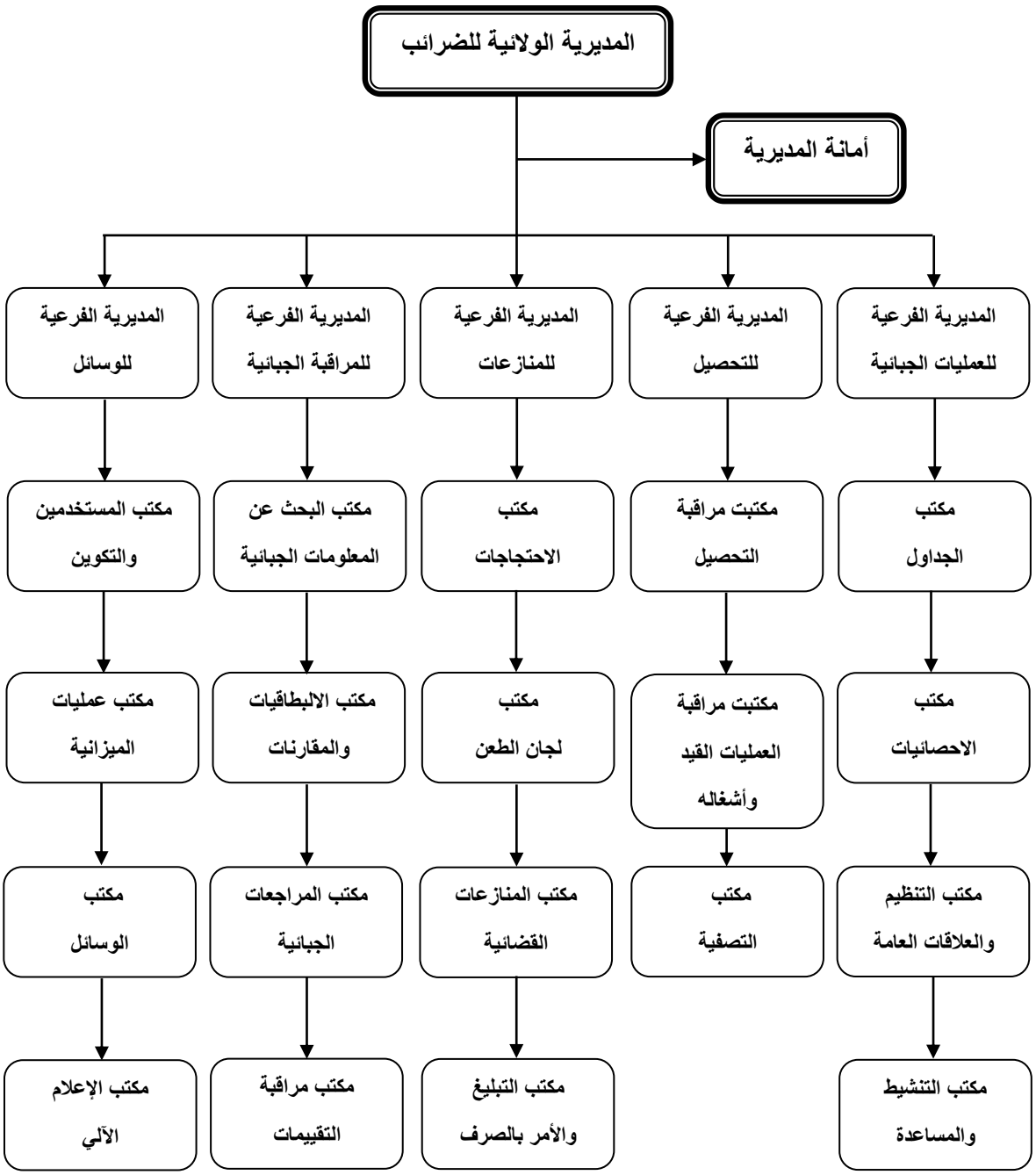

المصدر:مديرية الضرائب لولاية بسكرة

المبحث الثاني : واقع التدقيق الجبائي

بعد التعرف على مديرية الضرائب فقد سمحت لنا المديرية الفرعية لولاية بسكرة بالاطلاع و التعرف على عملية التحقيق المحاسبي و دراسة حالة.

المطلب الأول:إجراءات التدقيق الجبائي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أحد أنواع التدقيق الجبائي و هو التحقيق المحاسبي وفق القوانين و الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية

الفرع الأول : التدابير الأولية لعملية التحقيق

يستند إعداد برنامج التحقيق المحاسبي إلى مجموعة من المعايير نذكر منها:

1. معايير انتقاء ملفات التحقيق: نذكر منها:

. العجز المتكرر(أي تكرار التصريح بالخسارة في نتائج المكلفين بالضريبة)

. أهمية رقم الأعمال المصرح به في السنتين الاخرتين.

. ضعف الهامش الإجمالي مقارنة بالهوامش المتعارف عليها في ممارسة النشاط المعتبر.

. عدم خضوع المؤسسة للتحقيق منذ مدة طويلة.

. الزيادة السريعة في مستوى معيشة المسير المؤسسة غير مطابقة للدخل المصرح به.

. التغيير المستمر لمكان النشاط التجاري

. التعديلات في القوانين الأساسية للمؤسسة أو الشركة بشكل مستمر مما يوحي بوجود نية للتهرب الجبائي

هذه المعايير مذكورة على سبيل المثال، فالقائمون باختيار الملفات لهم الحرية في اختيار الملفات التي يرونها ضرورية لاختيارها للتحقيق.

الفرع الثاني : إعداد برنامج التحقيق المحاسبي

إن إعداد قائمة المكلفين الذين سيكونون محل مراقبة تتم من قبل المديرية الولائية للضرائب التي لها علاقة مباشرة بالمكلفين حيث يكلف رؤساء المفتشيات كل نهاية سنة بإرسال اقتراحات إلى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية الولائية،و

يقوم المدير الولائي لضرائب المعني بالتشاور معها،و يحدد القائمة النهائية بالأخذ بعين الاعتبار معايير الانتقاء وتوجيهات المصالح المركزية،و من ناحية أخرى الإمكانيات المتوفرة و بعد فحص و تحليل مختلف اقتراحات التسجيل في برنامج مراقبة المحاسبة أو المراقبة المعمقة، تقوم بعد ذلك الإدارة المركزية (مديرية الأبحاث والمراجعات) بتحديد البرنامج النهائي السنوي الذي سينفذ من قبل المصالح المكلفة بالرقابة، كما يمكن للإدارة المركزية أن تطلب في أي لحظة تسجيل مكلف ما في مراقبة المحاسبة أو المراقبة المعمقة للوضعية الشخصية خارج البرنامج بناءا على معطيات أو بيانات خاصة في حوزتها أو مرسلة إلى المصالح المعنية.

الفرع الثالث : الإجراءات التمهيدية للقيام بالتحقيق المحاسبي

يقوم المحقق بالقيام ببعض الأعمال التمهيدية قبل إجراء التحقيق المحاسبي على المكلف كما يلي :

1. سحب الملفات الجبائية :

يقوم أعوان الإدارة الجبائية بدراسة الملفات الجبائية المكونة للمكلف بالضريبة لدى الإدارة الجبائية قبل البدء في الأعمال الميدانية وتكون الغاية من دراسة الملفات البحث عن العناصر التي تساهم في تنفيذ التحقيق، حيث يسحب المحقق الجبائي هذه الملفات بعد إظهار وثيقة الأمر بمهمة التحقيق وإمضاء تعهد بأخذ الملف كما نص عليه القانون.و تتكون هذه الملفات من ملفات جبائية و ملفات شخصية حيث:

أولا : الملف الضريبي :

وهو إجباري على كل مكلف بالضريبة ويحتوي على مختلف تصريحاته السنوية لكل أنواع الضرائب الخاضع لها، يفتح في مقر نشاطه باسم المؤسسة.

ثانيا : الملف الشخصي :

وهو خاص بالضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف، وهو كذلك إجباري ويقوم المحقق من التأكد بأن الملف يحتوي على كل التصريحات السنوية وأنها أودعت في تواريخها القانونية المحددة. يفتح في الإدارة الجبائية التابعة لمقر سكنه.

الفرع الثالث : الأعمال الميدانية لعملية التحقيق

بعد القيام بالإجراءات الأولية والانتهاء منها يتم الشروع في عملية التحقيق المحاسبي حيث:

1. إرسال إشعار بالتحقيق :

قبل البدء في عملية التحقيق لابد من إعلام المكلف بالضريبة مسبقا و ذلك من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له مع الإشعار بالاستلام مرفق بميثاق واجبات و حقوق المكلفين بالضريبة مع منحه مهلة 10 يوم ابتداء من تاريخ الاستلام تحتسب من تاريخ استلام هذا الإشعار و ذلك وفقا للمادة (04.20) من قانون الإجراءات الجبائية لتحضير الوثائق اللازمة، مع إمكانية استعانته بمستشار التي تعتبر من حقوق المكلف كما يتضمن هذا الإشعار ما يلي:

أسماء المحققين، تاريخ و ساعة التدخل (و في حالة استبدال أحد المحققين وجب تبليغ المكلف)

. توضيح نوعية االتحقيق و الذي هو التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

تحديد الضرائب و الرسوم و السنوات محل التحقيق.

. إعطائه مهلة 10 أيام من تاريخ استلام الإشعار لتحضير الوثائق و الأدلة الضرورية.

. الإشعار يكون ممضي من طرف رئيس فرقة التحقيقات بالإضافة إلى المحققين برتبة مفتش على الأقل طبقا للمادة (20 . 2) من قانون الإجراءات الجبائية.(الملحق 1)

ملاحظة: تتم عملية التحقيق المحاسبي بمقر المؤسسة الخاضعة للتحقيق،و استثناءا تتم على مستوى مكاتب الإدارة الجبائية بطلب مكتوب موجه السيد المدير الولائي للضرائب في حالة عدم توفر مكتب لائق لاجراء عملية التحقيق لدى مقر المؤسسة، وفي هذه الحالة يقوم المكلف بتسليم الدفاتر و الوثائق المحاسبية للمحققين مقابل وصل استلام ممضي من طرف رئيس فرقة التحقيقات.(الملحق2).

2. التدخل بعين المكان:

يبدأ مباشر بعد انقضاء المدة القانونية المحددة ب 10 أيام من استلام المكلف بالضريبة الإشعار بالتحقيق، وينتقل المحققون إلى عين المكان لمباشرة أعمالهم ونشاطاتهم الميدانية وذلك في اليوم والساعة المبينة في الإشعار حيث يشرع التحقيق في المكان المقرر في عين المكان بلقاء المحقق مع المكلف بالضريبة هذه المرحلة أيضا تعتبر أول لقاء مع المكلف بالضريبة وتسمح بخلق نوع من الثقة المتبادلة بينهما.

الفرع الرابع: فحص المحاسبة

يأخذ التحقيق المحاسبي، كما سنرى نوعين من الفحص، فحص المحاسبة من حيث الشكل والمتمثل في التأكد من وجود الدفاتر المحاسبية الإلزامية ومطابقتها للشروط القانونية، أما الفحص الثاني فمن حيث المضمون فيتم بالتحقيق في كل المعطيات المحاسبية، حسابات الميزانية، وحسابات النتائج والتسيير وبعدها يتخذ المحقق قرار بشأن محاسبة المكلف حيث:

1. فحص المحاسبة من حيث الشكل: حتى تكون المحاسبة كاملة و منتظمة من حيث يجب توفر الشروط التالية:

أ. محاسبة تامة و منتظمة: لكي تكون المحاسبة تامة و منتظمة لابد أن تحتوي على الدفاتر و الوثائق الإلزامية التي نصت عليها المادة من 9 إلى 12 من القانون التجاري و المتمثلة في دفتر اليومية و دفتر الجرد و احترام مبادئ النظام المحاسبي المالي(scf)

ب .وجود محاسبة دقيقة: ويقصد بهذا المفهوم أن المبالغ المحاسبية المسجلة في مختلف الوثائق المحاسبية قد تم تقييمها بطريقة صحيحة، فعلى العون المحقق أن يتحقق ما إذا كانت جميع الأرصدة وعمليات الترحيل سليمة، وكذا التأكد من صحة المعلومات الملخصة والمكتوبة في دفتر اليومية بالمقارنة مع ميزان المراجعة المسجل في دفتر الجرد والسجلات المساعدة له كيومية المشتريات، المبيعات، الصندوق....

ت .محاسبة مقنعة: تكون المحاسبة مقنعة إذا كانت مجمل الكتابات المحاسبية يمكن تبريرها بالمستندات والوثائق الثبوتية حيث على المكلف أن يبرر الكتابات المحاسبية عن طريق تقديم وثائق اسمية وحقيقية ووثائق الجرد للمواد والمنتجات الموجودة في المخزن وهذا شرط لصحة المعلومات المحاسبية،حيث تبرر المشتريات عن طريق فواتير مسلمة من قبل المورد، والتي يجب أن تكون مدعومة بوثائق وتبريرات كأصل الفاتورة، وصولات الصندوق، وصولات الاستلام، سجل الأجور.

2. فحص المحاسبة من حيث المضمون: هذا الفحص يهدف الى التأكد من مصداقية المعلومات المحاسبية، أي المشتريات، المخزونات و المبيعات من ناحية وتدقيق الحسابات الرئيسية للميزانية و حسابات التسيير من ناحية أخرى .

الفرع الخامس : نتائج التحقيق المحاسبي

عندما ينتهي المحقق من فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون، يتوصل إلى نتائج تتمثل في رفض أو قبول المحاسبة، وفي كلتا الحالتين فانه ملزم بإرسال نسخة من هذه النتائج أو تسليمها للمكلف بالضريبة موضحا فيها التجاوزات الضريبية المكتشفة والطرق المعتمدة في إعادة تأسيسها.

أولا : قبول المحاسبة

تكون محاسبة المكلف مقبولة إذا كانت مطابقة لأحكام النظام المحاسبي المالي، وتستوفي الشروط الشكلية والموضوعية، وينقسم هذا القبول إلى صنفين :

1. قبول صريح : أي أنه مقنع بدرجة كبيرة أن المحاسبة منتظمة، مثبة، وصادقة، وبالتالي فهو ملزم بإشعار المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق، وهذا دون إجراء أية تقويمات عن طريق تسليم إشعار بغياب التقويم.

2. قبول النسبي : و يعني تسجيل بعض التجاوزات و الانحرافات من قبل المكلف و في هذه الحالة يقوم العون المحقق باللجوء إلى إجراءات التقويم الثنائي والمقصود به أن يكون اتصال بينه وبين المكلف للنقاش وابداء ملاحظات حول الانحرافات المسجلة، ثم يقوم بإعادة تأسيس رقم الأعمال الخاضع ويجب عليه ابلاغ المكلف بهذا التقييم، وذلك عن طريق الإشعار بالتقويم الأولي، مع منحه لمدة أربعين 40 يوما للرد على هذا التقويم.

3. رفض المحاسبة : من خلال عملية التحقيق قد يتوصل العون المحقق إلى رفض المحاسبة نظرا لكثرة الأخطاء فيها ويكون في الحالات التالية:

. عند مخالفة أحكام القانون التجاري ومبادئ النظام المحاسبي المالي من ناحية مسك الدفاتر المحاسبية مثل:

غياب الدفاتر المحاسبية،عدم تأشيرها و امضائها من قبل رئيس المحكمة.

. عدم انعدام الأوراق الثبوتية

. عندما تتضمن أخطاء المحاسبة أخطاء و اغفالات أو معلومات غير صحيحة أو مكررة مثل :

عدم تسجيل بعض أو كل فواتير الشراء و البيع، رصيد متكرر للصندوق،ميزانية غير متوازنة.

ملاحظة: في حالة عدم تقديم المكلف بالضريبة للدفاتر و الوثائق المحاسبية يتم اعذاره كتابيا لتقديم الدفاتر و الوثائق المحاسبية في أجل أقصاه 8 أيام ابتداءا من تاريخ الاعذار ، و بعد انقضاء الأجل المذكور يتم تأسيس أسس الضرائب و الرسوم تلقائيا.

الفرع السادس : نهاية التحقيق المحاسبي

تعد هذه المرحلة خلاصة عمل المحقق، حيث يقوم بإبلاغ المكلف بالضريبة بنتائج تحقيق المحاسبة وهذا عن طريق التبليغ الأولي والنهائي، وكخطوة أخيرة يقوم بكتابة التقرير النهائي، الذي من خلاله يسجل كل المعلومات الخاصة بعملية التحقيق التي قام بها.

أولا : التبليغ الأولي

يجب أن يكون هذا الإشعار مفصلا جيدا و معللا بالمواد القانونية المادة (620)ومصاغا بطريقة تسمح للمكلف بفهمه وتسجيل ملاحظاته ويجب أن يرسل هذا الإشعار إلى المكلف شخصيا مع وصل الاستلام بذلك، إضافة إلى أنه من الضروري أن يحتوي هذا التبليغ الأولي على الطرق التي استعملت في هذا التقييم والتي أدت إلى تعديل أسس الضريبة، أي يقوم المحقق من خلال هذا الإبلاغ بتبيان جميع التعديلات والتقويمات التي قام بها.

وقد حدد المشرع الجبائي مدة أربعين (40) يوما لتلقي رد المكلف على التبليغ الأولي والإدارة الجبائية ملزمة بالرد على طلبات التوضيح من قبل المكلف.(الملحق3)

ثانيا : التبليغ النهائي

عند إرسال التبليغ الأولي للمكلف هناك حالتين يمكن حدوثهما :

. المكلف لا يرد على الإشعار أو يرد بعد الفترة القانونية بعد 40 يوما المحددة، في هذه الحالة فإن الأسس المعدلة تبقى على حالها، والمحققين ليسوا مسؤولين عن إعلام المكلف، لأنهم يعتبرونه قبولا ضمنيا من قبل المكلف.

. المكلف يرد على التبليغ في المدة المحددة قانونيا، ويسجل ملاحظاته الخاصة على نتائج هذا التحقيق، أو الاعتراض على الأسس المعدلة.

وبعد دراسة هذه الملاحظات، والاعتراضات من طرف المحققين، يقررون قبولها أو رفضها في هذه الحالة يجب على المحققين أن يعلموا المكلف،و ذلك عن طريق التبليغ النهائي و يجب كذلك أن يكون مفصلا بشكل جيد،أما في حالة الرد الايجابي للمكلف أي قبوله بالتعديلات و الأسس الجديدة للضريبة فانه يعد قبولا صريحا و يصبح أساس فرض الضريبة المحدد نهائيا و لا يمكن الرجوع فيه،كما لا يمكن الاعتراض عليه عن طريق الطعن من قبل المكلف (الملحق4).

.كتابة التقرير النهائي: ان كتابة تقرير التحقيق هو الملف الذي عن طريقه ينهي المحقق مهمته في التحقيق،ويجب أن يتضمن هذا التقرير كل المعلومات و الأرقام الخاصة بعملية التحقيق

المطلب الثاني : دراسة حالة التحقيق المحاسبي

تبعا للإعلان عن التحقيق رقم 127/م و ض/م ف رج/م ت ج/ف أ/2016 المؤرخ في 2016/04/13 المستلم من طرفكم بتاريخ 2016/04/15 و الذي من خلاله أبلغناكم بأن نشاط مؤسستكم سيكون محل تحقيق محاسبي و جبائي للفترة الممتدة من 2012/01/01 إلى غاية 2015/12/31 ،وبعد التدخل الأولي الذي كان بتاريخ 2016/05/06 ، وبعد التدقيق في الدفاتر المحاسبية و الوثائق المقدمة من طرفكم و مقارنتها بالتصريحات الجبائية و السنوية اتضحت النقائص التالية :

1 – عدم تسجيل العمليات المحاسبية في الدفاتر الإجبارية إلى غاية تاريخ التدخل الأولي في 2016/05/06.

2 – عدم التصريح بمبلغ المشتريات بقيمة قدرها 1.776.600.00 دج تخص سلع معفاة من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالمورد بشركة الشيبي لاستراد المواد الغذائية – بلدية بلعايبة ولاية المسيلة ، حيث تم التصريح بمبلغ مشتريات قدرها 3.610.106.00 دج من مجموع المشتريات لسنة 2012 البالغة 5.386.706.10 دج وهذا بناءا على المعلومات الواردة للمصلحة من مديرية الضرائب ولاية مسيلة.

3 – وجود فرق في مبيعاتكم لمركب الأهرام للسياحة بمبلغ قدره 171.466.89 دج لسنة 2012 حيث تم التصريح برقم أعمال سنوي قدره 956.564.11 دج مسجل بيومية المبيعات ، في حين بلغت مبيعاتكم السنوية قيمة قدرها 1.128.031.00دج من خلال المعلومات الواردة للمصلحة.

4 – وجود فرق في مبيعاتكم لمركب الأهرام للسياحة لسنة 2013 بمبلغ قدره 224.345.82دج حيث تم التصريح برقم أعمال 2.799.287.78 دج مسجل بيومية المبيعات في حين بلغت المبيعات المفوترة 3.023.633.60 دج خارج الرسم.

5 – الاستفادة من استرجاع الرسوم على ق.م واردة بفواتير مسددة نقدا يفوق مبلغها 100.000.00 دج وهذا ما يخالف نص المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

6- وجود فرق في رقم الأعمال بين ما هو مصرح في التصريحات الشهرية G50 والتصريح السنوي G11 بجدول حساب النتائج بقيمة قدرها 388.471.00 د ج و هذا خلال سنة 2013 .

بالرغم من هذه النقائص و الملاحظات السالفة الذكر فان محاسبتكم تبقى مقبولة ، وعليه فان الطريقة المتبعة في عملية التحقيق هي الطريقة التحاورية و تكون وضعيتكم الجبائية كما ما يلي :

أولا : تحديد رقم الأعمال :

تم تحديد رقم الأعمال المفوتر بناءا على الفواتير المقدمة من طرفكم و استغلال المعلومات الواردة إلى مصالحنا من طرف المؤسسات العمومية و مختلف الزبائن الخواص.وكذا الكشف البنكي لحسابكم المفتوح لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

ثانيا : تحديد الربح :

تم تحديد الربح بإضافة رقم الأعمال غير المصرح به الناتج عن مشتريات غير مصرحة و إضافة الأعباء غير القابلة للخصم مع حسم الرسم على النشاط المهني الناتج عن الزيادة في رقم الأعمال و كذلك البضاعة المستهلكة والتي تخص سنة 2012 الناتجة عن المشتريات غير المصرحة

ثالثا : الضريبة على الدخل صنف المرتبات و الأجور :

بعد الاطلاع على دفتر الأجور و مقارنته بالتصريحات الشهرية المودعة لدى مصالح المفتشية اتضح بأنه لا توجد تسوية في هذا المجال.

رابعا : رسم الطابع :

من خلال متابعة التصريحات الشهرية G50 و الفواتير المحررة من طرفكم المسددة نقدا تبين عدم وجود أي تسوية

خامسا : حسم الرسم على القيمة المضافة للمشتريات و مختلف الخدمات :

تم دمج الرسم على القيمة المضافة الخاص بالمشتريات للفواتير المسددة نقدا والذي يتجاوز مبلغها 100.000 دج كونها مخالفة لنص المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال كما تم دمج الرسم على القيمة المضافة المسترجع الوارد بالفاتورة المحررة من طرف مورد غير متوقع و فيما يلي جدول يوضح دمج الرسوم

جدول يبين الرسوم المسترجعة بصورة غير قانونية:

الجدول رقم (1):جدول يبين الرسوم المسترجعة بصورة غير قانونية

رقم الفاتورة	التاريخ	المورد و عنوانه	المبلغ خارج الرسم	المعدل المطبق	مبلغ الرسم	سبب الدمج
27	2012/04/08	زعيترة لبغدادي – قسنطينة	183.578.00	% 17	21.858.26	المورد غير متموقع
88	2012/07/03	بطاطي مفتاح – قسنطينة	813.756.00	% 17	138.338.63	الاسترجاع مخالف لنص المادة 30 من قانون الرسم على رقم
96	2012/08/10	" " "	583.800.00	% 17	99.246.00	" "
94	2012/08/18	" " "	975.000.00	% 17	165.750.00	" "
103	2012/08/20	كنداس رضا – قسنطينة	1.755.000.00	% 17	298.350.00	" "
		" " "	292.500.00	% 07	20.475.00	" "
117	2012/08/24	" " "	1.014.000.00	% 07	70.980.00	" "
مجموع الرسم على القيمة المضافة الواجب دفعه					814.997.89	

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

1 – رقم الأعمال الناتج عن مشتريات غير مصرحة :

الجدول رقم (2):رقم الأعمال الناتج عن مشتريات غير مصرح بها

السنوات / التعيين	2012
البضاعة المستهلكة	1.776.600.00
هامش الربح الخام المطبق	1.419
رقم الأعمال غير المصرح	2.520.995.40

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

ملاحظة :تم تطبيق هامش الربح الخام على البضاعة المستهلكة غير المصرحة و المستخرج من تصريحكم و الذي قدر بـ 1.419

2 – رقم الأعمال الناتج عن مبيعات غير مصرحة :

الجدول رقم (3) : رقم الأعمال الناتج عن مبيعات غير مصرحة

السنوات / التعيين	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال المفوتر المصرح بهG11	21.389.728.00	34.013.491.00	12.333.463.00	30.430.105.00
رقم الأعمال المفوتر غير المصرح به	1.233.139.69	2.538.432.62	1.266.989.77	1.967.698.60
مجموع رقم الأعمال المفوتر	22.622.867.69	36.551.923.62	13.600.452.77	32.397.803.60

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

سنة 2012 :

- عدم التصريح برقم أعمال مفوتر مقدر بقيمة 608.418.00 دج للفواتير من (6 الى غاية 14)/2012 حسب المعلومات الواردة للمصلحة من مؤسسة نزل الزيبان بسكرة.

- عدم التصريح بمبلغ 171.466.89 دج الذي يمثل الفرق بين مبيعات محققة مع مركب الأهرام للسياحة – بسكرة التي بلغت خارج الرسم 1.128.031.00 دج إلا أنه تم التصريح بمبلغ 956.564.11 دج حسب المعلومات الواردة للمصلحة.

- عدم التصريح بمبلغ رقم أعمال محقق مع نزل الواحات تقرت بقيمة قدرها 453.254.80 دج حسب المعلومات الواردة للمصلحة.

سنة 2013 :

- عدم التصريح برقم الأعمال المفوتر لمركب الأهرام للسياحة بسكرة بمبلغ إجمالي قدره 224.345.82 دج خارج الرسم.

- عدم التصريح وعدم التسجيل في المحاسبة برقم أعمال مفوتر لسنة 2013 بقيمة قدرها 981.806.80 دج للفواتير المرفقة من 3 الى 14 حسب المعلومات الواردة للمصلحة من مؤسسة نزل الزيبان.

- عدم التصريح برقم أعمال محقق مع مؤسسة نزل الواحات بقيمة قدرها 943.809.00 دج حسب المعلومات الواردة للمصلحة.

عدم التصريح برقم أعمال بلغ 388.471.00 د ج والذي يمثل الفرق المسجل بين التصريحات الشهرية G50 و جدول حساب النتائج للتصريح السنوي سنة 2012.

سنة 2014 :

- عدم التصريح برقم الأعمال المفوتر لمؤسسة نزل الزيبان بسكرة بمبلغ إجمالي قدره 768.492.78دج المفوتر من (5 الى 16) و الخاصة بسنة 2014 وفقا للمعلومات الواردة للمصلحة من المؤسسة

- عدم التصريح برقم الأعمال المفوتر مع مركب الأهرام للسياحة بسكرة بمبلغ قدره 461.056.99 دج حسب المعلومات الواردة للمصلحة من مركب الأهرام للسياحة – بسكرة. حيث تبين أن رقم الأعمال المصرح يقدر ب 2.120.067.55 د ج في حين أن المبلغ الوارد للمصلحة يقدر ب 2.581.133.54 د ج

-عدم التصريح برقم الأعمال المفوتر لمؤسسة نزل الواحات الوادي بمبلغ إجمالي قدره 37.440.00دج خارج حسب المعلومات الواردة للمصلحة.

سنة 2015 :

– عدم التصريح برقم الأعمال المفوتر لصالح مؤسسة نزل الزيبان بسكرة من ا لفاتورة رقم(7 الى 18)2015 بمبلغ إجمالي 775.349.60 دج وفقا للمعلومات الواردة للمصلحة.

– عدم التصريح بمبلغ رقم الأعمال المفوتر لصالح نزل الواحات تقرت بمبلغ إجمالي قدره 1.192.349.00 دج

3 – رقم الأعمال الإجمالي :

الجدول رقم (4):رقم الأعمال الاجمالي

السنوات / التعيين	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال المصرح	21.389.728.00	34.013.491.00	12.333.463.00	30.430.105.00
رقم الأعمال الناتج عن مشتريات غير مصرحة	2.520.995.00	لاشيء	لاشيء	لاشيء
رقم الأعمال غير المصرح	1.233.139.69	2.538.432.62	1.266.898.77	1.967.698.60
رقم الأعمال الإجمالي المحقق	25.143.863.09	36.551.923.62	13.600.452.77	32.397.803.60
رقم الأعمال المصرح	21.389.728.00	34.013.491.00	12.333.463.00	30.430.105.00
الزيــادات	3.754.135.09	2.538.432.62	1.266.989.77	1.967.698.60

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

ثانيا : تحديد الربح :

الجدول رقم (5):تحديد الربح

السنوات التعيين	2012	2013	2014	2015
الربح وفقا للتصريح السنوي	495.693.00	1.220.345.00	-1.488.026.00	1.842.802.00
الزيادة في رقم الأعمال غير المصرح	3.754.135.09	2.538.432.62	1.266.989.77	1.967.698.00
تخفيض العجز السابق				221.127
تخفيض البضاعة المستهلكة غير المصرحة	1.776.600.00	/	/	/
تخفيض الرسم على النشاط المهني الناتج عن الزيادة في رقم الأعمال	90.784.00	50.768.00	/	39.353.00
الربح المحقق	2.382.444.09	3.708.009.00	-221.127.23	3.550.020.00
الربح المصرح	495.693.00	1.220.345.00	-1.488.026.00	3.330.829.00
الزيــادات	1.886.751.09	2.487.664.00	لا شيء	219.191.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

ثالثا : جداول تحديد الأسس وقواعد فرض الضرائب و الرسوم :

1 – جدول تحديد قواعد و أسس الرسم على النشاط المهني :

الجدول رقم (6) : قواعد و أسس الرسم على النشاط المهني

السنوات / التعيين	2012		2013	
	بتخفيض 30 %	بدون تخفيض	بتخفيض 30 %	بدون تخفيض
رقم الأعمال المحقق	20.004.818.00	5.139.045.00	24.921.961.00	11.629.962.00
رقم الأعمال الاجمالي المصرح G50	21.389.718.00	/	34.401.964.00	/
رقم الأعمال الخاضع المحقق	19.142.417.00		29.075.334.00	
رقم الأعمال الخاضع المصرح	14.972.802.00		24.011.375.00	
الزيــادات	4.169.615.00		5.063.959.00	

السنوات / التعيين	2014		2015	
	بتخفيض 30 %	بدون تخفيض	بتخفيض 30 %	بدون تخفيض
رقم الأعمال المحقق	12.333.457.00	1.266.995.00	30.430.100.00	1.967.703.00
رقم الأعمال الإجمالي المصرح G50	12.333.457.00		30.430.100.00	
رقم الأعمال الخاضع المحقق	9.900.414.00		23.268.773.00	
رقم الأعمال الخاضع المصرح	8.633.420.00		21.301.069.00	
الزيــادات	1.266.994.00		1.967.704.00	

المصدر:المديرية الفرعية لضرائب

- الزيادة في سنة 2012 وتمثل رقم الأعمال غير المصرح بالإضافة الى 30% المستفاد منها كتخفيض الخاص بمبيعات محققة مع السيد : سي الطيب محمد بمبلغ 654.900.00 دج ونور الحاج بمبلغ 730.000.00 دج لأنهم غير معرفين من طرف مديرية الضرائب ورقلة حيث اعتبرت مبيعاتهم محققة بالتجزئة.

- الزيادة في سنة 2013 وتمثل رقم الأعمال غير المصرح بالإضافة الى 30 % المستفاد منها كتخفيض لرقم الأعمال المحقق مع السيد: سواقي لزهر لأنه غير معروف لدى مديرية الضرائب ورقلة وكان المبلغ:

9.480.001.05 دج.حيث تم اعتبارها مباعة بالتجزئة.

- الزيادة في سنة 2014 وتتمثل في رقم الأعمال غير المصرح به.
- الزيادة في سنة 2015 وتتمثل في رقم الأعمال غير المصرح به.

2. جدول تحديد أسس و قواعد الرسم على القيمة المضافة :

الجدول رقم (7) : أسس وقواعد الرسم على القيمة المضافة

السنوات / التعيين	2012			2013		
	معفى	بمعدل 07 %	بمعدل 17%	معفى	بمعدل 7%	بمعدل 17%
رقم الأعمال المحقق	14.926.142.00	1.446.384.00	8.771.337.00	33.448.757.00	71.280.60	3.031.886.02
رقم الأعمال المصرح	14.454.215.00	1.420.052.00	5.515.451.00	32.556.122.00	/	1.845.842.00
الزيـادات	471.927.00	26.332.00	3.255.886.00	892.635.00	71.280.60	1.186.044.02

السنوات / التعيين	2014			2015		
	معفى	بمعدل 07 %	بمعدل 17%	معفى	بمعدل 7%	بمعدل 17%
رقم الأعمال المحقق	10.610.458.00	/	2.989.994.77	27.915.066.00	132.662.00	4.350.075.00
رقم الأعمال المصرح	10.291.918.00	/	2.041.524.00	27.145.190.00	63.012.00	3.221.897.00
الزيـادات	318.540.00	/	948.470.77	769.876.00	69.650.00	1.128.178.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

ملاحظة : رقم الاعمال المعفى من الرسم على القيمة المضافة يتمثل في مبيعات مواد السكر و زيت المائدة.

3. جدول تحديد قواعد وأسس فرض الضريبة على أرباح الشركات :

الجدول رقم (8) : أسس و قواعد فرض ضريبة على أرباح الشركات

السنوات / التعيين	2012	2013	2014	2015
الربح المحقق	2.382.444.00	3.708.009.00	-221.127.23	3.550.020.00
الربح المصرح	495.693.00	1.220.345.00	-1.488.026.00	3.330.829.00
الربح المغرم	495.693.00	1.220.345.00	-1.488.026.00	
الزيـادات	1.886.750.00	2.275.574.00	لا شيء	219.191.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

4. جدول تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة على المداخيل الموزعة على الشركاء :

الجدول رقم (9) : تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة على المداخيل الموزعة على الشركاء

السنوات / التعيين	2012	2013	2014	2015
الربح الخاضع المعتمد	2.382.444.00	3.708.009.00	-221.127.23	3.550.020.00
الضريبة على أرباح الشركات	595.611.00	927.002.00	5.000.00	887.505.00
المداخيل المحققة بعد الضريبة	1.786.833.00	2.781.007.00	لا شيء	2.662.515.00
المداخيل الموزعة المصرحة	344.770.00	859.493.00	لا شيء	لا شيء
الزيادات	1.442.063.00	1.921.514.00	لا شيء	2.662.515.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

رابعا:جداول تحديد الحقوق و الغرامات

. جدول تحديد حقوق الرسم على النشاط المهني :

الجدول رقم (10) :تحديد حقوق الرسم على النشاط المهني

السنوات التعيين	2012	2013	2014	2015
الحقوق المستحقة	382.848.00	581.506.00	198.008.00	465.375.00
الحقوق المسددة	299.456.00	480.229.00	172.668.00	426.020.00
الحقوق المغفلة	83.392.00	101.277.00	25.340.00	39.355.00
غرامات الوعاء	12.508.00	15.191.00	2.534.00	3.935.00
غرامات عدم التسديد التلقائي	8.339.00	10.127.00	2.53400	3.935.00
مجموع الحقوق والغرامات	104.239.00	126.595.00	30.408.00	47.225.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

. جدول تحديد حقوق الرسم على القيمة المضافة :

الجدول رقم(11):تحديد حقوق الرسم على القيمة المضافة

السنوات **البيان**	**2012**		**2013**		**2014**		**2015**	
	بمعدل 7%	**بمعدل 17%**	**بمعدل 7%**	**بمعدل 17%**	**بمعدل 7%**	**بمعدل 17%**	**بمعدل 7%**	**بمعدل 17%**
الحقوق المستحقة	**101.246**	**1.491.127.00**	**4.989.00**	**515.420.00**	/	**508.298.00**	**9.286.00**	**739.512.00**
الحقوق المسددة	**99.403.00**	**937.626.00**	/	**313.793.00**	/	**347.059**	**4.410.00**	**547.722**
الحقوق المغفلة	**1.843.00**	**553.501.00**	**4.989.00**	**201.627.00**	/	**161.239.00**	**4.876.00**	**191.790.00**
دمج الرسوم	**814.997.00**		/	/	/	/	/	/
مجموع الحقوق المغفلة	**1.370.341.00**		**206.616.00**		/	**161.239.00**	**196.666.00**	
غرامات الوعاء	**342.585.00**		**51.654.00**		/	**24.185.00**	**29.499.00**	
مجموع الحقوق والغرامات	**1.712.926.00**		**258.270.00**		/	**185.424.00**	**226.165.00**	

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

. جدول تحديد حقوق وغرامات الضريبة على أرباح الشركات :

الجدول رقم (12) : حقوق و غرامات الضريبة على أرباح الشركات

السنوات / التعيين	2012	2013	2014	2015
الربح المحقق الخاضع	2.382.444.00	3.708.009.00	-221.127.00	3.550.020.00
معدل الضريبة على أرباح الشركات	% 25	% 25	% 25	% 25
الحقوق المستحقة	595.611.00	927.002.00		887.505.00
الحقوق المدفوعة	123.923.00	305.086.00	لا شيء	10.000.00
الحقوق المغفلة	471.688.00	621.916.00	لا شيء	877.505.00
غرامات الوعاء	117.922.00	155.479.00	لا شيء	219.376.00
	589.610.00	777.395.00	لا شيء	1.096.881.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

. جدول تحديد حقوق وغرامات الضريبة على الدخل (المداخيل الموزعة على الشركاء):

الجدول رقم (13) : تحديد حقوق و غرامات الضريبة على الدخل

السنوات / التعيين	2012	2013	2015
الدخل المحقق الموزع الخاضع	1.786.833.00	2.781.006.00	2.662.515.00
نسبة الاقتطاع	% 10	% 10	% 10
الحقوق المستحقة	178.683.00	278.100.00	266.251.00
الحقوق المدفوعة	34.477.00	85.949.00	لاشيء
الحقوق المغفلة	144.206.00	192.151.00	266.251.00
غرامات الوعاء	21.630.00	28.822.00	66.562.00
مجموع الحقوق والغرامات	165.836.00	202.678.00	332.814.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

. الجدول العام للحقوق و الغرامات:

الجدول رقم (14) : جدول العام للحقوق و الغرامات

التعييـــن	الحقوق	الغرامات	مجموع الحقوق والغرامات
الرسم على النشاط المهني	249.364.00	59.103.00	308.467.00
الرسم على القيمة المضافة	1.934.862.00	447.923.00	2.382.785.00
الضريبة على أرباح الشركات	1.971.109.00	492.777.00	2.463.886.00
الضريبة المقتطعة من المصدر	602.608.00	117.014.00	719.622.00
مجموع الحقوق الغرامات	4.757.943.00	1.116.817.00	5.874.760.00

المصدر:المديرية الفرعية للضرائب

ملاحظة هامة : لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب في المسائل المتعلقة بالوقائع أو بالقانون طبقا لنص المادة 20 الفقرة 06 من قانون الإجراءات الجبائية.

المبحث الثالث : علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية

سيتم خلال هذا المبحث دراسة العلاقة بين التدقيق الجبائي و جودة المعلومة المالية

المطلب الأول: اختبار الخصائص النوعية للمعلومة المالية

سنحاول اختبار هاته المعلومات المالية المقدمة من المكلف من أجل معرفة مدى توفرها على الخصائص التي تتميز بها حيث :

أولا : الخصائص الأساسية:

1. الملائمة:

هي قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه القرار من قبل مستخدميها و لها خاصية التوقيت المناسب حيث أن التأخر في المعلومات المالية يجعلها بدون منفعة،حيث أن المعلومات المالية التي تم الحصول عليها متناسبة من حيث الشكل وتوقيت التصريحات بالرغم من أنها تحتوي على مجموعة من الأخطاء التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار و لكن يمكن القول أنها تتميز الملائمة نسبيا.

2. الموثوقية :

و هي ان تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق و بعيدة عن التحيز و خالية من الأخطاء المعلومات المالية التي تم الحصول عليها تم اكتشاف مجموعة من الأخطاء أثرت على النتائج ،حيث عدم التصريح بالمشتريات سنة 2012 التي قدرت قيمتها ب 1.776.600.00 و عدم التصريح بالمبيعات سنة خلال الأربع سنوات حيث أن هذه النقائص أثرت على النتائج المحققة بالتالي فان خاصية الموثوقية غير محققة.

ثانيا : الخصائص الثانوية :

1. القابلية للمقارنة :

المعلومات المالية المتحصل عليها يمكن مقارنتها بالسنوات الماضية و مقارنتها مع مؤسسات أخرى و بالتالي فان خاصية قابلية المقارنة محققة.

2. القابلية للفهم :

من خلال الاطلاع على الملاحظات المدونة في التبليغ فان المعلومات المالية التي تم الحصول واضحة حيث أن كل شخص له أدنى تكوين في المحاسبة يمكنه فهمها فهي تتمتع بخاصية قابلية الفهم.

3. الثبات :

وهو الثبات في تطبيق نفس المبادئ و الفروض المحاسبية،حيث من خلال المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة تم استخدام نفس الطرق و الإجراءات الجبائية خلال سنوات التحقيق.

. يمكن الحكم على أن المعلومات المالية المصرح بها من قبل الشركة محل التحقيق،بأنها لا تتصف بصفة الجودة و ذلك لفقدانها أحد أهم الخصائص الرئيسية و هي الموثوقية بسبب وجود أخطاء و اغفالات، حيث أدت إلى تأسيس رقم أعمال جديد و إعادة تحديد الربح الصافي.

المطلب الثاني : علاقة التدقيق الجبائي بجودة المعلومة المالية

يعتبر التدقيق الجبائي أحد أهم الآليات المطبقة من قبل ادارة الضرائب من أجل التأكد من صحة تصريحات المكلفين و مقارنتها مع ما هو محاسبي و معرفة مقدار الخطأ و التحريف في التصريحات الجبائية و بالتالي فانه يقوم بتصحيح المعلومات التي كانت مبنية على أساس خاطئ و التي بدورها تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، حيث يساهم التدقيق الجبائي في تصحيح المعلومات الخاطئة حتى تكون ذات موثوقية و ملائمة لاتخاذ قرارات صحيحة و هذا بدوره ما يساهم في تحقيق جودة المعلومة المالية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال الفصل التطبيقي إلى التعرف على مديرية الضرائب لولاية بسكرة و الهيكل التنظيمي و مختلف المكاتب التابعة لها، بالإضافة إلى ذلك تعرفنا على واقع التدقيق الجبائي الذي يعتبر من أهم آليات الرقابة التي تمتلكها الإدارة الجبائية بالإضافة إلى التحقيق المحاسبي الذي يعتبر تحقيق معمق و يأخذ وقت و جهد كبيرو الذي يبدأ بدراسة الملفات و ينتهي بإعداد تبليغ نهائي من طرف مديرية الضرائب التي تسهر على الالتزام و تطبيق كافة القوانين الجبائية و التحقق من صحة تصريحات المكلفين من الناحية المحاسبية و من الناحية الجبائية و تنتهي إما بقبول محاسبته أو رفضها في حالة مخالفتها للقانون و يلجأ المدقق إلى إعادة تأسيس رقم الأعمال الذي يعتبر أساس فرض الضريبة كما تطرقنا إليه في دراسة الحالة و هذا بدوره ما يساهم في تحقيق جودة المعلومة المالية.

الخاتمة

من خلال دراستنا للتدقيق الجبائي و دوره في تحسين جودة المعلومة المالية جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى مساهمة التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية و ذلك لإبراز أهمية و دور المعلومة المالية و كذلك الدور الذي يلعبه التدقيق الجبائي في تحسين جودتها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما أن هذه المعلومة المالية معرضة للتلاعبات و الأخطاء المقصودة و غير المقصودة حيث أن التدقيق الجبائي هنا يعتبر أهم أدوات الرقابة التي تمتلكها الإدارة الجبائية لمحاربة كافة التلاعبات الغير قانونية من خلال فحص تصريحات المكلفين و هذا بدوره ما يعزز جودة المعلومة المالية.

وعليه قد تم في الفصل الأول التعرف على التدقيق الجبائي وأهم حقوق وواجبات الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة ، ثم في الفصل الثاني قمنا بالتعرف على أحد أهم أنواع التدقيق الجبائي وهو التحقيق المحاسبي حيث قمنا بدراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية بسكرة و التعرف على أهم الوثائق و مراحل التحقيق المحاسبي و استنتاج دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية.

اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المحصل عليها يمكننا التأكد من صحة الفرضيات حيث:

- يوجد إطار قانوني ينظم عملية التدقيق الجبائي وذلك من خلال مجموعة من الحقوق كحق الاطلاع
- وضمانات وحقوق المكلفين بالضريبة كالاشعار بالتحقيق و ذلك حسب قانون الإجراءات الاجبائية وهذا بدوره ما يساهم في سهولة وتنظيم عملية التدقيق الجبائي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تتم عملية التدقيق الجبائي للرقابة العامة على مستوى مفتشية الضرائب المتمثلة في الرقابة الشكلية من خلال التأكد من هوية وعنوان المكلف والرقابة على الوثائق مثل اكتشاف الأخطاء في الحسابات، أما التدقيق المعمق يتم على مستوى المديرية الفرعية من خلال التدخلات المباشرة للأعوان المدققين بأماكن تواجد أنشطتهم والمتمثل في التدقيق في المحاسبة والتدقيق المصوب والتدقيق المعمق في مجمل الوضعية الشاملة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- يجب توفر مجموعة من الخصائص في المعلومة المالية حتى تتسم بالجودة و هي: الموثوقية، الملائمة، قابلية المقارنة، قابلية الفهم و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- يعتبر التدقيق الجبائي وسيلة فعالة لتحقيق وتعزيز جودة المعلومة المالية وإضفاء المصداقية عليها ويساهم في خاصية الموثوقية وخلوها من الأخطاء والتلاعبات وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارت وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ومن خلال ما تم التطرق إليه نظريا وتطبيقيا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يساهم التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية من خلال اكتشاف الأخطاء عن طريق مقارنتها بالدفاتر والمستندات المحاسبية.
- المعلومة المالية هي من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ولكي تتسم المعلومة المالية بالجودة لابد من توفر مجموعة من الخصائص كالموثوقية والملائمة وقابلية المقارنة.
- يعتبر التدقيق الجبائي آلية رقابية تقوم بها إدارة الضرائب لمكافحة والحد من التهرب الضريبي حيث أنها تتمتع بمجموعة من الحقوق وبالمقابل يتمتع المكلف بالضريبة بمجموعة من الحقوق والالتزامات.
- التدقيق الجبائي هي وسيلة من الوسائل التي تخدم وتساعد مستخدمي المعلومة المالية في اتخاذ قراراتهم.
- غياب الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة.
- التحقيق في المحاسبة هو النوع الأشمل والأنجع في عملية التدقيق الجبائي.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل اليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات حيث:

- توعية المكلفين بالضريبة بالدور الإيجابي للتدقيق الجبائي الذي يساهم تحقيق جودة المعلومة المالية.
- ضرورة إعادة النظر في معدلات بعض الرسوم والضرائب التي تدفع المكلفين للتهرب من دفعها.
- منح امتيازات ضريبية للمكلفين الذين تثبت تصريحاتهم بالشفافية والمصداقية.
- ضرورة الاهتمام بجودة المعلومة المالية.
- نشر الثقافة الجبائية لدى المكلفين.
- رقمنة قطاع الضرائب واستعمال التقنيات الحديثة والمتطورة لاختصار الوقت والجهد.
- تحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع دور االتدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية و النتائج المتوصل اليها فقد توصلنا لاقتراح افاق جديدة للبحث و نقترح المواضيع التالية:

- دور التدقيق الجبائي في كوظيفة استشارية لتحسين الوضعية الجبائية.
- فعالية التدقيق الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية.
- جودة المعلومة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أالكتب باللغة العربية:

1/أحمد قايد نور الدين. (2017). *التدقيق المحاسبي*. بسكرة، الجزائر: دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع.

2/حولي محمد، دحمانة كمال. (بلا تاريخ). *تدقيق الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية*. عمان ، الأردن: زمزم ناشرون و موزعون.

3/قاسم محسن ابراهيم الحبيطي،زياد هشام يحي السقا،(2003)،نظام المعلومات المحاسبية،جامعة الموصل،العراق،وحدة الحدباء للطباعة و النشر.

4/ مسلم, عبد الله حسن. (2015). *ادارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات*/ الأردن: دار المعتز للنشر و التوزيع.

. الكتب الأجنبية:

pinardFanro, Marieelene. (2008). *Audit fiscal.* Paris, France: FRANCIS LEFEBVRE.

ب ـالمقالات العلمية

1/امحمد بن الدين،عوماري عائشة،عوماري فاطمة. (2017). أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية،مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد04

2/بلكراشة رابح، قطيب علي. (جانفي, 2023). دور النظام المحاسبي المالي scf في تحسين فعالية التدقيق الجبائي،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ، المجلد(06)،العدد1

3/جمعة هوام،و لعشوري نوال،(2010)،دورحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة،الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية

للمؤسسة ،أم البواقي ـ الجزائر.

4/حسناء مشري،زينب تمرابط،و ريان بن عباس(2022) دور نظام تخطيط الموارد في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية،العدد01،تبسةالجزائر.

5/حكيمة بوسلمة،مصطفى عقاري،(2013)،أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية،مجلة العلوم الاقتصادية.

و التسيير و العلوم التجارية،المجلد06،العدد09،مسيلةالجزائر

6/خالد غروري، كمال بن موسى. (جوان 2022). أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية المالية في المؤسسات

الاقتصادية، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد (09)، العدد1

7/خالد مسيف،ريان بن عباس. (2023). مساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية، و المالية،المجلد10،العدد01

8/سليمان الدالي. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي،مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العليا،العدد1

9/سمية تومي، بن عمارة منصور. (جوان, 2018). فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية،مجلةالدراسات الجبائية،العدد1

10/صديقة قلقول،و سارة عزايزية،(2022)، دور الافصاح المحاسبي البيئي في تعزيز جودة المعلومة المالية،مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد07،العدد2الجزائر

11/صورية كحول،(2022)،دور النظام المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الأعمال،المجلد11،العدد1،بسكرةالجزائر

12/عبد الرزاق حسن الشيخ. (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم

13/عبدالقادر شيخ، و عفاف خشعي،(2021)،دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الكشوفات المالية،المجلد2،العدد1،مغنية الجزائر

14/كويدمي محمد الأمين د/مداحي عثمان. (ديسمبر, 2020). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.،مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد6،العدد2

15/مناع ريمة، و هباش فارس. (جوان, 2018). أثر المعلومة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان الدولي،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية،المجلد5،العدد1،أم البواقي . الجزائر

16/منير سلامي، عايدة بلخيري،و جمعة هوام،(2022)،السبر المالي و علاقته بجودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية،المجلد9،العدد2،أم البواقي . الجزائر

17/نور الدين أحمد قايد،و اسلام هلايلي،(2019)،دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية،مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد4،العدد1،وادي سوف . الجزائر

ج . رسائل و أطروحات:

1/ زينب نادية بورغيد تواتي. (20202019). دور التدقيق الجبائي في الرقابة على جودة المعلومة المالية. جيجل، قسم علوم المالية و المحاسبة، جيجل . الجزائر.

2/ عبدالحكيم سليماني،(2020). دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية(أطروحة دكتورة). 145. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

3/ وئام حمداوي،(2020)،جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية و النظام المحاسبي المالي،أطروحة دكتورة،

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،تخصص مالية مؤسسة،جامعة بومرداس،الجزائر

د . محاضرات:

1/ سايح فايز،(2020/2019)،محاضرات في مقياس المراجعة و التدقيق الجيائي،السنة أولى ماستر،تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة أحمد بوقرة،بومرداس الجزائر.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 00238/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: مديرية الضرائب لولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- عبد الباقي خديجة
2- زاغز سميرة
3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم المالية والمحاسبية
بالسنة: ثانية ماستر محاسبة وتدقيق
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية ""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-02-28

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

مكتب المستخدمين والتكوين
مديرية الضرائب لولاية بسكرة
مديرية الضرائب للوسائل

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات والطلبة والعلاقات الخارجية
المرتبطة بالدراسات
محمدي رشيد

الملحق رقم (1)

Envoyer par messagerie | Imprimer le formulaire

Série O n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES — وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS — المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°

Lettre avec A.R N°

Le

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaitre que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à H, à l'effet de vérifier au titre des exercices , , , l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

☐ (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.
L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :
- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.
En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !
Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr Tél n°
Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur ,Tél n°

الملحق رقم (2)

Envoyer par messagerie | Imprimer le formulaire

Série O n°8

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

DECHARGE
(Réception des documents comptables)

Suite à la demande écrite formulée par M ..... en sa qualité de ..... en date du ....., et acceptée par le service en date du ..... conformément à l'article **20-1** du Code des Procédures Fiscales.

Nous, vérificateurs, certifions avoir reçu les documents et justifications comptables énumérés ci –après, en vue de procéder à la :

☐ Vérification de la comptabilité au titre de la période du ..... au .....
☐ Vérification ponctuelle de comptabilité au titre de la période du ..... au .....

Intitulé des documents comptables

Série O n°8

le

Vérificateur (s) (Nom/Prénom/Signature)

الملحق رقم (3)

Envoyer par messagerie | Imprimer le formulaire

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du ,vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices , , , , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence ,nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts , droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification .

Vous disposer, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte feuillets y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

الملحق رقم (4)

Envoyer par messagerie | Imprimer le formulaire

Série O n° 21 sexies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Réponse aux observations du contribuable)

Madame, Monsieur,

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du et du en réponse à la notification de redressement N° du et la notification complémentaire / rectificative N° du

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- ☐ Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;
- ☐ Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;
- ☐ Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade des vérificateurs

الملحق رقم (5)

Envoyer par messagerie | Imprimer le formulaire

Série O n° 33

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

CONVOCATION POUR ARBITRAGE

Conformément aux dispositions des articles 20-6 et 21-5 du Code des Procédures Fiscales, et suite à votre réponse à la notification de redressement du parvenue à mes services le dans laquelle vous sollicitez l'arbitrage auprès de

Nous avons I 'honneur de vous inviter dans nos bureaux sis au le à H minute(s) pour assister à la réunion d'arbitrage.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix (Art **20-4** du Code des Procédures fiscales).

Veuillez, agréer, Mme, Mr l'expression de notre parfaite considération.

Nom/prénom et qualité du signataire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

بسكرة في: 24/06/03

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): بوبلي نبيلة

الرتبة: أستاذ محاضر أ

قسم الارتباط: العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطلبة: 1- عبد الباقي خديجة 2- لاغز سميرة

الشعبة: **العلوم المالية والمحاسبة**

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان: دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومة المالية

أرخص بطبع مذكرة الماستر المذكور.

الأستاذ المشرف

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
رئيس القسم
العلوم المالية و المحاسبة

رئيس قسم العلوم المالية و المحاسبة

عقبي حمزة